جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور الاستثمار (الأجنبي – الوطني) في التنمية الوطنية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

.تخصص: إدارة محلية

:إعداد الطالبة

- ليلى الكتروسي.

إشراف الأستاذة الدكتورة

فلة بن جيلالي.

لجنة المناقشة

(/أ.د) جمال تراكة	رئيسا.
(/أ.د) فلة بن جيلالي	مشرفا ومقررا
(أ) يحي محمد أمين مستاك	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وتقدير

أولا وقبل كل شيء نشكر الله عز وجل ونحمده على أن وفقنا في إتمام هذا العمل.

نتقدم بأخص التشكرات والتقدير للأساتذة المشرفة **"بن جيلالي فلة"** التي تقبلت بصدر رحب الإشراف على هذه المذكرة حيث كان لصبرها وتدقيقاتها وإبداء ملاحظاتها السديدة الأثر الواضح في إخراج هذا العمل وفقها الله وجزاءها خير جزاء.

كما نتقدم بالشكر و الاحترام الى لجنة المناقشة التي تقبلت تقييم هذا العمل والتي ستأخذ ملاحظاتها بكل جدية.

كما نشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة-.

الإهـــــداء

اهدي هذا العمل إلى من لهما الفضل في وصولي إلى هذا النجاح إلى

روح أبي رحمه الله وأدخله فسيح جناته.

إلى أمي الغالية أطال الله بعمرها وحفظها إلى أخواتي وإخوتي إلى كل

الأهل والأقارب وإلى كل الأصدقاء.

وإلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد.

.

ملخص :

حاولنا من خلال دراسة دور الاستثمار(الأجنبي الوطني) في التنمية الوطنية، اعطاء نظرة عامة حول الاستثمار ومدى مساهمته في التنمية الوطنية بالجزائر وذلك من خلال معرفة اهم المسببات و العوامل التي تعرقل نمو وتطور الاستثمار ، وذلك بهدف الوصول الى نتائج وحقائق تعمل على تطوير القطاع الاقتصادي و استغلاله لتحقيق التنمية الوطنية، التعرف على الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر لتشجيع الاستثمار ، كما أن إعطاء أهمية له يساعد في دفع عجلة التنمية في الجزائر باعتباره خطوة أساسية لتكييف الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي وكذا الارتقاء بمكانة الدولة في شتى المجالات ،بحيث قمنا من الفصل الاول بتقديم نظري الاستثمار والفصل الثاني بإعطاء ماهية التنمية في الجزائر ،اما الفصل الثالث فحصصناه للدراسة التطبيقية لمؤسسة السويدي للكابلات الكهربائية الموجودة بولاية عين الدفلى ،واعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج إحصائي بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة، وقد توصلنا في الأخير إلى عدة نتائج من بينها:

- مساهمة الاستثمار في تحقيق التنمية وتحسين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية.
- للاستثمار دور كبير في الجزائر وذلك من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي.

Abstract :

We tried through the study of the role of investment (national and foreign) in national development, giving an overview of the investment and its contribution to national development in Algeria through the knowledge of the most important causes and factors that hinder the growth and development of investment, in order to reach results and the realities of working on the development of the economic sector To identify the measures taken by Algeria to encourage investment, and to give importance to it helps to accelerate the development of Algeria as an essential step to adapt the national economy to the global economy as well as upgrading the status of the state in various fields Data, so that we have from the first chapter to provide a theoretical investment and the second chapter giving what development in Algeria, while the third chapter Vhssnah applied study by the Swedish electrical cables in the eye state of oleander, and we adopted in this study, the descriptive approach and method statistical addition to the case study method, we have found In the latter to several results including:

- Contribution of investment to achieve development and improve socio-economic conditions.
- Investment plays a major role in Algeria through achieving economic balance.

خطة الدراسة:

مقدمة.

الفصل الأول: ماهية الاستثمار.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار وتصنيفاته.

المطلب الثاني: مبادئ الاستثمار ومقوماته.

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار.

المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار.

المطلب الأول: محددات الاستثمار.

المطلب الثاني: ضوابط الاستثمار.

المطلب الثالث: مجالات الاستثمار.

المبحث الثالث: آليات الاستثمار.

المطلب الأول: دوافع الاستثمار وأهميته.

المطلب الثاني: أدوات الاستثمار.

المطلب الثالث: أهداف ومخاطر الاستثمار.

الفصل الثاني: التنمية الوطنية في الجزائر.

المبحث الأول: عموميات التنمية في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم التنمية.

المطلب الثاني: عوامل التنمية ومستوياتها.

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية ومقوماتها.

المبحث الثاني: الأجهزة المكلفة بتخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمار.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المطلب الثالث: العلاقة بين التنمية والاستثمار.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة السويدي للكابلات بعين الدفلى.

المبحث الأول: خصوصيات ولاية عين الدفلى.

المطلب الأول: العامل الجيوسيتراتيجي.

المطلب الثاني: العامل الديمغرافي.

المبحث الثاني: تقديم عام عن مؤسسة السويدي.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة السويدي والفرع الموجود بعين دفلى.

المطلب الثاني: إعطاء نظرة عامة حول صناعة الكابلات بمؤسسة السويدي.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية السويدي.

المبحث الثالث: دور الاستثمار في تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لمؤسسة السويدي.

المطلب الثاني: النظام الداخلي لمؤسسة السويدي.

المطلب الثالث: العلاقة الجزائرية المصرية في إطار الاستثمار.

خاتمة.

يعتبر الاستثمار احد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور المؤسسات و كذا الاقتصاد العام لأي مؤسسة ما، أو في بلد معين، كما يسمح بخلق مناصب شغل جديدة و كذلك مواكبة العصر ما جاء معه من تطور تكنولوجي و تقدم و باعتبار الاستثمارات الآلية الفعالة في تقدم الاقتصاد، تسهر الدولة على تنشيطها و توسيعها، كما أن الاستثمار يساهم في نقل تقنيات جديدة و مهارات عالمية و أساليب الإدارة الحديثة، و لهذا تسعى مختلف الدول باختلاف أنظمتها و نسبة تطورها لانجاز قدر ممكن من الاستثمارات التي تعد أول مصدر للتنمية خاصة بالنسبة للدول النامية، فالاقتصاد الجزائري مثلا مر بعدة مراحل منذ الاستقلال فبعد فترة التسعينات اعتمدت السلطات الجزائرية على الشركات الوطنية العمومية أي التابعة للدولة كمركب الحجار في عنابة، ولم يكن وجود للمؤسسات الخاصة وبعد انهيار أسعار البترول وظهور الأزمة الاقتصادية في الجزائر وهي أحد أهم الإفرازات السياسات الاقتصادية، وفي ظل كل هذه الظروف قامت الدولة الجزائرية بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية بهدف الانشغال من اقتصاد إداري مخطط إلى اقتصاد السوق للاندماج في الاقتصاد العالمي حيث قامت الدولة بتشجيع الاستثمار الخاص والمساهمة في الاقتصاد الوطني بصفة تنافسية وفعالة ولم تنسى الجزائر الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في هذا المجال من تطوير لتقنيات الإنتاج ونوعيته، وتكوين متطور لليد العاملة الجزائرية هذا ما جعل الجزائر تتوجه إلى اقتصاد السوق من خلال تشجيعها للاستثمار الأجنبي وإعطاءها الأهمية له.

يلعب الاستثمار دور كبير في تقدم و تطور الدول سواءا كانت هذه الدول دولا نامية أو متقدمة حيث بينها علاقات في تبادل السلع و البضائع و غيرها من الخدمات، و هذا من اجل إحداث تنمية و خلق ميزة تنافسية من اجل البقاء في السوق.

ففي مجال الاستثمار تعمل الدولة على تشجيعه بشتى أنواعه، و استقطاب المزيد من رأس المال، الأمر الذي جعل الدولة على دعم و ترقية الاستثمارات، حيث أن المجهودات المبذولة في هذا الإطار ليست حكرا على السلطات المركزية، و لا عبئ ملقى على عاتقها لوحدها خاصة في ظل تبني نظام اللامركزية، إذ كان لابد من تظاهر الجهود المركزية للدولة مع الجهود المحلية و المجتمع المحلي.

تعتبر التنمية من العناصر الأساسية للاستقرار و التقدم الاجتماعي و الإنساني، حيث تعتبر كذلك الركيزة الأساسية لتحقيق الرفاهية و تلبية متطلبات المجتمع المحلي و هذا من خلال إمكانيات التي تكون موجودة في المنطقة سواءا في المناطق الريفية أو في المدينة و تشمل عملية التنمية جميع المجالات،

الاقتصادية السياسية، الاجتماعية و حتى في المجال الفكري و في كل مجال من هاته المحالات يتطلب إحداث تنمية، و كل تنمية تختلف عن التنمية الأخرى فالتنمية الاقتصادية مثلا جاءت للنهوض بالاقتصاد سواءا القومي أو المحلي التنمية المستدامة جاءت للحفاظ على ثروات الأجيال، بالإضافة إلى ذلك نجد أن الجماعات المحلية و المجتمع المحلي لهما دور كبير في أي تنمية كانت، حتى و لو كانت التنمية الوطنية، فهذه الأخيرة لها دور كذلك في تطوير و تقديم الدول، فالدولة لا تظهر قوتها إلا من خلال تحقيق تنمية وطنية.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة كونها تتناول احد أهم المجالات الاقتصادية التي شملتها سياسة الإصلاح الاقتصادي، و تقييم مدى مساهمة هذه الأخيرة في تطوير الاستثمارات و إنعاش الاقتصاد الوطني.

- إعطاء أهمية إلى الاستثمار يساعد في دفع عجلة التنمية في الجزائر باعتباره خطوة أساسية لتكييف الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي.

- الارتقاء بمكانة الدولة في شتى المجالات.

- خلق علاقات بين الدول النامية و الدول الأجنبية.

- خلق ميزة تنافسية بين الدول.

حدود الدراسة:

- الإطار المكاني: سيتم دراسة هذا الموضوع على مستوى ولاية عين الدفلى، و ذلك بالضبط في المؤسسة الجزائرية المصرية السويدي كابل.

- الإطار الزماني: يتم دراسة هذه الموضوع خلال الفترة الزمنية 2006-2019م.

إشكالية الدراسة:

يعتبر الاستثمار الركيزة الأساسية في اقتصاد أي دولة كانت فالدولة التي تهتم و تعطى أهمية للقطاع الاقتصادي تحقق تطور و رقي و الرفاهية على المستوى المحلي و الدولي و ذلك من خلال الاستثمار الداعم للاستمرار و الاستقرار، و يجب أن تشارك فيه جميع فئات المجتمع، و لا يكون فقط على الإرادة

السياسية و الغطاء التشريعي و الترويج الإعلامي، و هذا من اجل جذب الاستثمار الأجنبي الذي أصبح يعد من أهم أدوات التمهين للاستثمار للدول النامية وازداد هذا التوجه خلال فترة التسعينات، وأخذ يتعاظم نتيجة لمساهمة الشركات متعددة الجنسيات في نقل وتحويل الأموال عالميا من خلال تخطيها للحدود وبناء شبكاتها عبر دول العالم، حيث يجب على الدولة أن تقدم جهدا كبيرا من دعم الاستثمارات الوطنية و تقوية و الاقتصاد للبلاد عن طريق تدخل المجتمع المحلي و المؤسسات و الهيئات و الجماعات المحلية و المؤسسات العامة و الخاصة في عملية الاستثمار، و العمل على تجسيدها واقعيا من اجل تحقيق تنمية وطنية، و على هذا الأساس نطرح السؤال التالي: كيف يساهم الاستثمار الوطني الأجنبي معا في تحقيق التنمية الوطنية؟.

التساؤلات الفرعية:

- ما علاقة الوكالات الخاصة بالاستثمار بالتنمية في البلاد (الجزائر)؟
- كيف تساهم المؤسسة الجزائرية المصرية (السويدي للكبلات الكهربائية) في ترقية الاستثمار؟.
- ما هو دور المؤسسات الخاصة بالاستثمار في ترقية المؤسسات الاقتصادية الوطنية؟.

الفرضيات: وللإجابة عن هذه الأسئلة نضع مجموعة من الفرضيات.

1- تتناسب التنمية الوطنية في الجزائر تناسبا طرديا مع دعم الوكلات الوطنية.
2- تلعب العلاقات بين الدول الأجنبية والوطنية دورا في استقطاب الاستثمار.
3- كلما كانت مؤسسة "السويدي" بولاية عين الدفلى مستقطب للاستثمار (وطني- أجنبي) استطاع أن يحقق تنمية وطنية.

أدبيات الدراسة: تم تناول دراسة للاستثمار العقاري ودوره في مواجهة السكن في الجزائر، [1]خاصة و أن للاستثمار دور هام في التنمية الاقتصادية و وسيلة للوصول إلى أهداف التنموية وفق مخططات التنمية، و مدى أهمية الاستثمار بالنسبة للاقتصاد الجزائري، حيث تطرق الباحث إلى عدة عناصر منها: تعريف

[1] العمودي محمد الطاهر، **الاستثمار العقاري و دوره في مواجهة مشكل السكن في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2012.

الاستثمار، مبادئ الاستثمار، و محدداته...، بالإضافة إلى أن **محمد الطاهر** تناول مشكلة السكن في الجزائر.

– تطرق **عوايشية محمد أمين** في دراسته إلى صندوق دعم الاستثمار [2]حيث أن إنشاء هذا الصندوق هو استثمار بحد ذاته، إذا أخذت مسألة تطوير الاستثمار بالجزائر بعدا جديدا، و ذلك من خلال الضمانات و التسهيلات و المزايا الممنوحة للمستثمرين الوطنين و الأجانب، إلى جانب الإجراءات القانونية و التنظيمية التي وضعت أساس لتكريس الإصلاحات و تدعيم التوجه نحو اقتصاد السوق كما تطرق الباحث في موضوعه إلى: أنواع الاستثمار، أهميته و أهدافه، أنظمة الاستثمار، بالإضافة إلى انعكاسات سياسة تطوير الاستثمار و دور صندوق دعم الاستثمار.

– قام الباحث بدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس، جازي و اوريدو)، [(3)]. حيث أن كل الدول المضيفة تسعى إلى جذب هذا النوع من الاستثمار و ذلك من خلال المزايا و التسهيلات التي تمنحها، حيث تفرض على مؤسساتها المحلية سواءا كانت عامة أو خاصة العمل جنبا إلى جنب مع مؤسسات الاستثمار الأجنبي و التي عادة ما تكون في شكل شركات متعددة الجنسيات و تطرق **جابر سطحي** في موضوعه إلى عدة عناصر منها: مفهوم الاستثمار الأجنبي، محدداته بالإضافة إلى أثار الاستثمار الأجنبي على الدول المضيفة.

أسباب اختيار الموضوع: من الأسباب الموضوعية التي كانت وراء اختيار هذا الموضوع ما يلي:

– فشل العديد من الاستثمارات نتيجة سوء القيام بالعمليات التقييم أي سوء دراسة وتسيير المشاريع بجدية على مستوى العديد من المؤسسات الوطنية.

– الظروف الاقتصادية الحالية التي تمر بها الجزائر بعد انهيار أسعار النفط باعتبار أن الجزائر تعتمد اعتمادا كبيرا على قطاع المحروقات في إيراداتها وأن حجم الاستثمارات عادة ما يتأثر بتقلبات أسعار النفط.

---

[2]. عوايشية محمد أمين، **صندوق دعم الاستثمار**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام الاقتصادي، جامعة وهران، 2012–2013.

(3) . جابر سطحي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس، جازي، و اوريدو)**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2017–2018.

– محاولة التعرف على أهم ما يميز واقع الاستثمار في الجزائر.

– معرفة مدى فعالية الحوافز والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار في الجزائر.

أهداف الدراسة: تتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة في ما يلي:

– الكشف عن المسببات و العوامل التي تعرقل نمو و تطور الاستثمار في الجزائر.

– النهوض بالنشاط الاقتصادي في الجزائر.

– معرفة كيفية تطوير القطاع الاقتصادي و استغلاله لتحقيق التنمية الوطنية و القضاء على مشاكل و معوقات هذا القطاع.

– التعرف على محددات الاستثمار و أنواعه.

– التعرف على الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر لتشجيع الاستثمار.

المناهج المستخدمة لدراسة الموضوع:

تطلب هذه الدراسة استعمال المناهج التالية:

1) منهج دراسة الحالة: و نقصد بمنهج دراسة الحالة هي دراسته للفوارق الموجودة في الظاهرة المراد دراستها و من خلال تحليل هذا المنهج يمكن التعرف على وضعية واحدة معينة و بطريقة تفصيلية دقيقة[4].

و يمكن استخدام هذا المنهج من اجل معرفة مميزات الاستثمار و تحليله و معرفة محتواه و دراسة دوره في ترقية التنمية الوطنية بالجزائر و معرفة التفاصيل الدقيقة التي يحملها في ثنياه.

و تقوم دراسة الحالة على التعميق في دراسة المعلومات عن ظاهرة معينة و على أنها وحدة للدراسة و في مرحلة محددة من تاريخ هذه الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها حيث تقوم على كشف

(4) . صلاح الدين شروح، **منهجية البحث العلمي**، عنابة ،دار العلوم للنشر و التوزيع، ، 2003، ص 156.

العوامل المؤثرة في الوحدة المدروسة و معرفة أعياب الترابط و وحدات هذه الدراسة و في الأخير نصل إلى تعميم علمي يتعلق بهذه الوحدة و غيرها من الوحدات[5].

2) المنهج الوصفي التحليلي: يهتم هذا المنهج بالدقة في ذكر الخصائص و المميزات لظاهرة ما معبرا عنها بصورة كمية و كيفية، و هو أيضا طريقة لوصف الظاهرة المدروسة و تصويرها كميا عن طريق جمع كل المعلومات عنها و تصنيفها و تحليلها و إخضاعها للدراسة الدقيقة و من بين أهدافه نجد أن جمع للمعلومات الدقيقة و واضحة و مفصلة للدراسة كما يحددها لنا المشكلات الموجودة في الظاهرة و توضيحها، بالإضافة إلى ذلك إعفاء الآليات و الحلول للظاهرة و هو يستخدم لفهم الحاضر، و التنبؤ بالمستقبل، و يمكن أن تستخدم هذا المنهج في دراسة الاستثمار و التنمية الوطنية و وصفها و جمع المعلومات الدقيقة حول هذا الموضوع و تحديد أهم المشكلات التي تواجهه ثم تحليله و توضيحه و إعطاء الحلول و الآليات لهذا الموضوع حتى تستطيع المؤسسة الاقتصادية أو القطاع الاقتصادي من تحقيق تنمية[6].

المنهج الإحصائي التحليلي: يعتمد هذا المنهج على جمع وتنسيق معلومات مكثفة من أنواع مختلفة ومن مصادر متعددة ويوضح العلاقات بينها ويقوم على جمع الحقائق والمعلومات التي يمكن حسابها وقياسها واستخلاص النتائج منها، ولهذا المنهج أهمية خاصة للدراسات التي تتعلق بالسكان والتصويت[7].

أداة البحث العلمي:

من بين أدوات البحث العلمي التي يمكن الاستعانة واستخدامها في الدراسة هي المقابلة.

– تعتبر المقابلة من بين الأدوات الأساسية في جمع المعلومات و البيانات حول الظاهرة المدروسة حيث تعددت التعاريف لهذه الأداة (المقابلة).

(5) . وجيه محجوب، **البحث العلمي و مناهجه**، عمان، دار المناهج لنشر والتوزيع ، 2015، ص26.

(6) . حسان هشام، **منهجية البحث العلمي**، قاهرة ، عميد معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة، القاهرة، ط2، 2007، ص 72-73..

[7] محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني ، البحث العلمي في علم السياسة .عمان، دار زهران للنشر والتوزيع ،2007 ص74.

– المقابلة هي محادثة موجهة يقوم بها فرد مع أخر أو مع عدة أفراد وهدفها الحصول على معلومات تفيد الدراسة وتوضيحها. [1]

– المقابلة هي طريقة بحث علمية تستخدم فيها عملية اتصال شفوية لجمع المعلومات، تخدم هدف محدد، و من خلال استغلال هذه الأداة لجمع المعلومات حول الاستثمار و التنمية الوطنية في الجزائر و جمع كل

المعلومات و المعطيات الخاصة بهذا الموضوع و فهمه بدقة و جمع كل ما يخص الدراسة. [2]

– صعوبات الدراسة:

هناك بعض الصعوبات التي واجهتنا لإعداد هذا البحث نوجز أهمها في ما يلي :

– الوضعية التي عاشتها البلاد هذه السنة عامة والجامعة خاصة.

– قلة المراجع في المجال السياسي وهي تكاد محصورة على المجال الاقتصادي.

– صعوبة موافقة المؤسسات الوطنية الأجنبية لإجراء دراسة ميدانية لموضوع الاستثمار.

– تقسيمات الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول حيث تم في الفصل الأول تناول ماهية الاستثمار الذي تطرقنا فيه إلى مفهوم الاستثمار وتصنيفاته، مبادئ الاستثمار ومقوماته، أنواع الاستثمار، وكذلك تطرقنا إلى أساسيات الاستثمار وآلياته، أما الفصل الثاني فخصصناه للتنمية الوطنية في الجزائر وعرفنا من خلاله مفهوم التنمية، عواملها، واستراتيجياتها، ومقوماتها، إضافة إلى الأجهزة المكلفة بتخطيط وتوجيه الاستثمار فيما يخص الفصل الثالث تناولنا من خلاله إلى دراسة حالة للمؤسسة الجزائرية المصرية السويدي كابل.

(1) . سلاطنية بلقاسم، حسان الجيلالي، **أسس البحث العلمي**، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر و التوزيع، الجزائر، ط2، 2007، ص 104.

(2) . فضيل دليو، **مدخل إلى منهجية البحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية**، الجزائر ، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2014، ص 2010.

يعتبر الاستثمار المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد و التنمية في أي مجتمع، لذا فكل دول العالم تعطي أهمية كبيرة لهذا الموضوع و تحرص دائما على تحقيق معدلات عالية و مستمرة في الاستثمار، و ذلك أن استمراريته بمعدلات متصاعدة، هو وحدة الكفيل بتحريك عجلة النمو و تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة إلى أن الدولة تقوم بتشجيع الاستثمار بأنواعه و استقطاب المزيد من رأس المال من اجل تحفيز نمو اقتصادياتها و تعزيز حيويتها و تنويع مصادر الدخل، و جلب التكنولوجيا الحديثة و الدخول في دائرة التطور الاقتصادي الجاري باستمرار، لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مفهوم الاستثمار**
  - تعريف الاستثمار و تصنيفاته.
  - مبادئ الاستثمار و مقوماته.
  - أنواع الاستثمار.
- **المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار**
  - محددات الاستثمار.
  - ضوابط الاستثمار.
  - مجالات الاستثمار.
- **المبحث الثالث: آليات الاستثمار**
  - دوافع الاستثمار و أهميته.
  - أدوات الاستثمار.
  - أهداف و مخاطر الاستثمار.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار

أصبحت العديد من الدول خاصة النامية منها تستقطب الاستثمارات قصد المساهمة في تحفيز النمو الاقتصادي للبلاد، حيث تعدد مفهوم الاستثمار ولا يمكننا إعطاء تعريف معين له.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار

يعد الاستثمار أحد أهم المواضيع التي تعرف تباينا و اختلافا في تحديد مفاهيمه و في ما يلي سنحاول التعرض إلى تعريف له.

التعريف الأول للاستثمار:

قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي و نقصد به توظيف المال بهدف تحقيق أرباح مالية مضاعفة للتي وضفناها سابقا. (1)

التعريف الثاني: يشمل الاستثمار على مفهومين أو لهما يطلق على استثمار الأموال في شهادات الإبداع و السندات و الأسهم و صناديق الاستثمار، و ثانيهما يطلق على الأوراق المالية التي تنجم على تقلب الأسعار فيها، و بتالي الهدف من الاستثمار هو تحقيق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر. (2)

التعريف الثالث للاستثمار:

"يمكن تعريف الاستثمار بأنه التوظيف المنتج لرأس المال، من خلال توجيه المدخرات، نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات إلى إشباع الحاجات الاقتصادية للمجتمع و زيادة رفاهيتهم، و

(1) . طاهر حيدر حيدان، **مبادئ الاستثمار**، عمان، دار المستقبل للنشر و التوزيع، 1997، ص 13.

(2) . محمد الحناوي و نهال، فريد مصطفى، **مبادئ و أساسيات الاستثمار**، المكتب العربي الحديث للنشر و التوزيعه، 2005-2006، ص18.

هو جزء من الدخل لا يستهلك و إنما يعاد استخدامه فلي العملية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج، و بتعبير أخر هو الإضافة إلى رأس المال الحقيقي للمجتمع".[3]

التعريف الرابع: الاستثمار هو "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات (أو الطاقات الجديدة) اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها".[4]

التعريف الخامس: "يقصد بالاستثمار التخلي عن أموالها يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة و لفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة و كذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية، و ذلك مع توفير عائد معقول يحمل عنصر المخاطر المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات"[5].

تعريف إجرائي: الاستثمار هو توظيف المستمر لرأس مال قصد تحقيق عائدا يساعده على زيادة ثورته.

تصنيف الاستثمار:

هناك عدة تصنيفات للاستثمار و في ما يلي سنذكر البعض منها:

1) الاستثمارات المالية: و هي تشمل الاستثمار في الأوراق المالية من خلال حيازة المستثمر الأصل مالي غير حقيقي يتخذ بشكل حصة في رأس مال الشركة أو سنداتها و يعتبر هذا الأصل حقا ماليا يخول لصاحبه الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد، و عليه فإن الاستثمارات المالية تشكل مجموعة غير متجانسة من البدائل، حيث تعد عملية الاستثمار فيها غاية في الأهمية لضمان التنمية الاقتصادية و الغرض منها الربط بين المدخرات المالية الاستثمار[6].

(3) . ناظم محمد نوري الشهري، ظاهر فاضل البياني و احمد زكريا صيام، **الاستثمار العيني و المالي**، عمان دار وائل للطباعة و النشر ، ط1، 1999، ص 51.

(4) . صفية والي، **دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة مقارنة (الجزائر – تونس)، مذكرة لنسل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية و محاسبة، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص 14.

(5) . محمد مطر، **إدارة الاستثمارات**، الأردن دار وائل للنشر، 2006، ص 22.

(6) . ارشد فؤاد التميمي و أسامة عزمي، **الاستثمارات بالأوراق المالية – تحليل و إدارة –**، الأردن دار المسيرة، ، ط1، 2004، ص 20.

2) الاستثمار الإنتاج: و هو الاستثمار الخاص بالمشروعات الزراعية و الصناعية و التجارية و التي تستهدف مباشرة إنتاج السلع و الخدمات المخصصة للاستهلاك أو الاستثمار.

3) الاستثمار في رأس المال البشري: و يهدف إلى زيادة قدرة أفراد المجتمع على العمل، كبعض أوجه الأنفاق على التعليم و التدريب و رفع مستوى الثقافي و تحسين المستوى الصحي و المعيشي. (7)

4) استثمارات الإحلال: يتم من خلال هذا الصنف من الاستثمارات باستبدال التجهيزات و المعدات القديمة نظرا لارتفاع تكاليف الصيانة المستمرة، بطئ في الإنتاج حيث تعوض تجهيزات جديدة تتمتع بنفس الخصائص التقنية.

5) استثمارات التوسع: يرمى هذا الصنف من الاستثمارات إلى رفع القدرة الإنتاجية و التوزيعية للمؤسسة قصد موجهة الطلب المتزايد على منتجاتها أو خدماتها.

6) الاستثمارات الإستراتيجية: تهدف المؤسسة إلى زيادة حصتها السوقية للسيطرة على الأسواق فهي تتبنى إستراتيجية هجومية أو تستعمل إستراتيجية دفاعية من خلال المحافظة على وضعيتها التنافسية في حالة المنافسة الشديدة.

7) استثمارات التجديد: و هي عبارة عن الاستثمارات التي يتم انجازها عن طريق استغلال التكنولوجي الجديد بهدف مجارات التطور التكنولوجي. (8)

المطلب الثاني: مبادئ الاستثمار و مقوماته

أ/ مبادئه:

يتضمن الاستثمار على مجموعة من المبادئ العامة و التي يجب مراعاتها و في ما يلي سنتطرق إلى أهم هاته المبادئ:

(7) . إبراهيم متولى، حسن المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي**، الإسكندرية دار الفكر الجامعي، 2011، ص ص 35، 36.

(8) . كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر و الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص ص 11-12 .

1) مبدأ الاختيار: بالنظر إلى تعدد المشاريع الاستثمارية و اختلاف درجة مخاطرها فإن المستثمر الناجح يبحث دائما عن الفرص الاستثمارية بناءا على ما لديه من مدخرات، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص المتاحة مراعيا في ذلك ما يلي:

- يحدد البدائل المتاحة و يحللها.

- يوازي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل.

- اختيار البديل المناسب و ذلك حسب المعايير و العوامل التي تعبر عن رغباته، بالإضافة إلى أن هذا المبدأ يفرض على المستثمر الذي لا يملك الخبرة الكافية أن يستعين بالوسطاء الماليين.

2) مبدأ المقارنة: و هنا يقوم المستثمر بالمقارنة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، و تتم هذه المقارنة بالاعتماد على التحليل الأساسي لكل بديل متاح، و مقارنة نتائج هذا التحليل لاختبار البديل الأفضل و المناسب للمستثمر حسب وجهة نظره.

3) مبدأ الملائمة: يطبق مبدأ الملائمة على رغبات و ميولات المستثمر و كذا دخله و حالته الاجتماعية، حيث أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، و التي يكشفها التحليل الأساسي و المتمثلة في:

- معدل العائد على الاستثمار.

- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر و أدوات الاستثمار.

- درجة المخاطرة التي يتصف بها الاستثمار.

4) مبدأ التنويع: يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم، و هذا للحد و التقليل من درجة المخاطر الاستثمارية المعرضون لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا و هذا نظرا للعقبات و القيود التي يتعرض لها المستثمرون، مما يصعب عليهم تطبيق هذا المبدأ على ارض الواقع[9].

مقومات الاستثمار: لقد حضي الاستثمار بحوافز مهمة من بينها ما يلي:

(9) . زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي**، الأردن ، دار وائل للنشر و التوزيع، ط2، 2002، ص 6-7.

– **الموارد المتاحة:** و نقصد بها الأموال التي يمكن توفرها من مصادر مختلفة أو ما يمكن اقتراضه من السوق أو هي تلك الأموال التي يحتجزها المستثمر في منشأته في شكل احتياجات أو أرباح محتجزة أو مخصصات نقدية لاهتلاكات الأصول الثابتة أو غيرها.

– **المستثمر:** و هو الشخص الطبيعي الذي يقبل قدرا من مخاطرة توظيف موارده الخاصة أو تلك التي تأخذ على عاتقه ردها لمستثمر أخر أكثر تحفظا على أمواله من المستثمر الرئيسي و ذلك من اجل تحقيق أغراضه التي تكون في العادة الحصول على اكبر قدر من الأرباح المادية و غيرها من العوائد أو المكاسب غير المادية.

– **الأصول:** و هي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله في شتى الأصول كالعقارات و المشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة كالزراعة و الصناعة و الصيد البحري و الخدمات الاستثمارية، و محافظ الأوراق المالية كالأسهم و السندات و غيرها الاستثمارات التي تنعكس أثارها على الإنتاج[10].

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار

يهدف الاستثمار في مضمونه إلى تحقيق التنمية و هو له العديد من الأنواع و في ما يلي سنتطرق إلى نوعين و هما الاستثمار الأجنبي و الاستثمار الوطني.

1/ الاستثمار الأجنبي: هناك عدة تعاريف له

– **التعريف الأول:** "الاستثمار الأجنبي هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من بلد إلى أخر و إقامة مشاريع لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة لمدة طويلة الأجل[11].

– **التعريف الثاني:** هو عملية اقتصادية تتم فيها انتقال رؤوس الأموال بين الدول بقصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة... [12]

(10) . عطية عبد القادر، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الإسكندرية ، دار الجامعة للكتب لنشر و التوزيع، ، 1997، ص 125.

(11) . صفية والي، مرجع سابق ذكره، ص 45.

(12) . دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة للنشر و التوزيع، 2006، ص ص 48، 49.

– **التعريف الثالث:** هو المشروعات التي يقيمها و يمتلكها و يديرها المستثمر الأجنبي من خلال المعرفة الفنية و الإدارية و بما يملكه من رأس مال و قد يكون هذا المستثمر فردا أو مؤسسة. (13)

- **خصائص الاستثمار الأجنبي:**

هناك عدة خصائص الاستثمار الأجنبي و في ما يلي سنذكر أهمها:

1) تتجه الاستثمارات الأجنبية للدول المضيفة تجنبا لمشكلات البيئة و الضرائب و المنافسة في الدولة المتقدمة.

2) يتوجه المستثمر الدولي لصناعات التصدير في حالات تدني قيمة العملة في الدولة المضيفة، كما تزداد قدرته التنافسية في السوق العالمي، في حالة انخفاض تكاليف الإنتاج المحلية و السيطرة على تكنولوجيا جديدة.

3) يكون الاستثمار الدولي للدولة المضيفة إذا كان العائد الصافي على الاستثمار بعد خصم معدل المخاطر أعلى منه على الاستثمار في البلد المستثمر(14).

- **مبادئ الاستثمار الأجنبي:**

1) مبدأ الثقافية: يقصد به إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة و دون تمييز بدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب.

2) مبدأ حرية الدخول لسوق العملة الصعبة: على الدول الداخلة عن سوق العملة الصعبة القيام بما يلي:

– وضع سوق مالية مفتوحة لرأس مال أجنبي.

– وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة الصعبة.

(13) . أحمد سمير أبو الفتوح، **دور القوانين و التشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر**، القاهرة المكتب العربي للمعارف للنشر و التوزيع، ط1، 2015، ص10.

(14) . فريد نجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر و التوزيع، 2000، ص 21.

3) مبدأ حرية التحويل: هذا المبدأ يتضمن رؤوس الأموال و عوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية و تحويها بكل حرية. (15)

- **أنواع الاستثمار الأجنبي**: هناك أنواع للاستثمار الأجنبي و هي:

أ/ الاستثمار الأجنبي غير المباشر: و يقصد به شراء سندات و الأسهم من الأسواق المحلية بمعنى أخر يتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء سندات ا واسهم لشركات قائمة في دولة أجنبية مع اهتمامهم بسلامة رأسمالهم و قيمة الأوراق المالية التي يمتلكونها.

ب/ الاستثمار الأجنبي المباشر: و نقصد به امتلاك المستثمر الأجنبي لجزء او كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في الاستثمار المشترك في حالة ملكية المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي، بتحويل كمية الموارد المالية و الخبرة الفنية في جميع مجالات الدول المضيفة. (16)

- **أهمية الاستثمار الأجنبي**: للاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة و خاصة بالنسبة للدول النامية.

– يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري الذي تعاني منه عدة دول نامية.

– الاستثمار الأجنبي يعوض النقص الحاد الموجود في الادخار القومي.

– مساهمة الاستثمار الأجنبي في تنمية أنشطة البحوث و التطوير في الدولة المضيفة.

– مساهمة الاستثمار الأجنبي في تنمية القطاع التصدير.

– يساعد الاستثمار الأجنبي على نقل التكنولوجي بالإضافة إلى تطوير مهارات العمال و هذا ما يؤدي إلى فتح قنوات التسويق و التصدير. (17)

(15) . عبد المطلب، عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية**، مصر، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، 2006، ص 216.

(16) . دريد محمود السامرائي، المرجع السابق، ص11.

(17) . الفاتح محمد عثمان مختار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة امارباك، العدد11، السودان، 2014، ص ص 19، 20.

- **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي:**

تسعى دول العالم الثالث إلى جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم حزمة من الحوافز تتمثل في ما يلي:

1) الحوافز المالية و التمويلية: هدفها الأساسي تخفيف العبء الضريبي على المستثمر الأجنبي و تتمثل في:

– الإعفاءات الضريبية المؤقتة و ائتمانات ضريبة الاستثمار.

– الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية.

– الإعفاء من رسوم الواردات على السلع الرأسمالية أو منح ضريبة تفضيلية لعائدات الصادرات.

– الحوافز الخاصة التي تمنح لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

2) أما الحوافز التمويلية: فهي عبارة عن تسهيلات ائتمانية و قروض مقدمة للاستثمارات الأجنبية و الهدف منها توفير الأموال لهذه الشركات و من أهم أشكال الحوافز التمويلية التي تقدمها الدول إلى الشركات الأجنبية ما يلي:

–ائتمان حكومي بأسعار فائدة مدعومة.

– مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية المحفوفة بالمخاطر التجارية العالمية.

3) الحوافز المقدمة في شكل ضمانات: يمكن للدول المضيفة أن تقدم ضمانات للاستثمارات الأجنبية و تتمثل هذه الحوافز في:

أ/ الضمانات المادية: و تتمثل في:

– ضمانات حرية تحويل رؤوس الأموال و عوائدها إلى الخارج.

– ضمان التعويض عن الأضرار التي تصيب الاستثمار.

ب/ ضمانات قانونية: تتمثل في ضمانات التعويض عن التأميم و نزع الملكية و باقي الإجراءات المماثلة له و يجب توضيحها في قوانين الاستثمار الأجنبي من حيث:

– شروط اللجوء إلى التأميم أو نزع الملكية أو الحجز أو التدابير المماثلة.

– طبيعة التعويض الذي يكون عاجل و عادل خلال مدة محددة.

و هناك حوافز أخرى نذكر منها ما يلي:

– توفير بنية تحتية منخفضة التكاليف من خلال تقديم الأرض و المباني و إمدادات الاتصالات و الكهرباء و غيرها بأسعار أقل من أسعارها التجارية أو بمبالغ رمزية.

– تقديم خدمات منخفضة التكاليف كالمساعدة في تحديد التمويل و انجاز دراسات ما قبل الاستثمار.

– تقديم أفضليات في السوق كمنح عقود حكومية تفصيلية و الحماية من المنافسة الخارجية من خلال فرض قيود على الواردات[18].

2/ الاستثمار الوطني:

- **تعريفه:** نقصد بالاستثمار الوطني هو كل استثمار تعود ملكيته أي رأس المال، و كافة الأصول تعود بالكامل إلى الطرف الوطني، أي أن توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار يتم في السوق الوطني[19].
- **آفاق الاستثمار الوطن (في الجزائر) :**

أ/ مؤهلات الجزائر الخاصة بالاستثمار: هناك عدة مؤهلات تتميز بها الجزائر فهي تمثل مدخل إفريقيا و تملك موارد بشرية شبانية و تمتلك كفاءات عالية.

– تمتلك الجزائر قاعدة صناعية كبرى و هي بحاجة إلى استثمارات من اجل الزيادة في الإنتاج بهدف كفاءة السوق المحلي ثم التصدير.

(18) . جابر سطحي، المرجع السابق، ص ص 20، 21.

(19) . عوايشية محمد أمين، المرجع السابق، ص 84.

– تمتلك الجزائر موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطي البترول و الغاز و المعادن المتنوعة.

ب/ شروط ترقية الاستثمار الوطني (في الجزائر):

بعد كل ما مر به الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة خاصة بعد الأزمة الاقتصادية و المالية، إلا أنه استطاع أن يقوم بتسيير أمور الدولة الجزائرية و هي تسعى إلى توفير مزيد من المناخ الملائم لترقية الاستثمارات المحلية و الدولية و ذلك ب:

– الاعتماد على الرقابة من اجل التخلص من البيروقراطية و الرشوة (الفساد بصفة عامة).

– استقرار على بنك خاص بالاستثمارات بكل ما يخصها.

– استقرار المحيط التشريعي و السياسي و خاصة الأمني.

– العمل على احترام الاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع مختلف الدول و الهيئات الأجنبية. [20]

- **أهمية الاستثمار الوطني:**

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار الوطني في النقاط التالية:

– زيادة الدخل الوطني للبلاد.

– توفير فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني.

– دعم عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

– زيارة الإنتاج. [21]

- **معوقات الاستثمار في الجزائر:**

تعاني الجزائر من عدة مشاكل تؤدي إلى عرقلة الاستثمار فيها و في ما يلي سنتطرق إليها باختصار:

(20) . منصوري الزين، **واقع و أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2016، ص ص 146، 147.

(21) . قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق**، عمان دار الثقافية للنشر و التوزيع، ، ط2، 2012، ص 33.

- **معوقات اجتماعية:**

– انخفاض الوعي الادخاري و الاستثماري لدى اغلب أفراد المجتمع.

– زيادة معدلات البطالة[22].

- **معوقات قانونية:**

- الفساد في تطبيق القانون.
- تعدد التعديلات و التغيرات الحاصلة في الأنظمة[23].

- **معوقات إدارية:**

1) مشكل العقار: يعتبر من أهم العراقيل التي تواجه المستثمر في الجزائر و التي من شأنها أن تكوين السبب في تعطيل المشاريع الاستثمارية.

2) المشكل الإداري للتمويل: لم يتمكن النظام المصرفي من مواكبة التطورات العالمية التي مست هذا القطاع، و هذا راجع إلى نقص المهنية في الإشراف على البنوك و سيطرة البنوك العمومية على السوق الجزائرية[24].

- **معوقات اقتصادية:**

و تتجلى في ارتفاع تكاليف الإنتاج و تكاليف النقل الجوي و البحري و عدم انتظام السوق المحلي و بروز السوق الموازية التي تساهم بقسط كبير في التأثير على الإنتاج المحلي، إضافة إلى المشاكل التي تعترض التجارة الخارجية كالرسوم الجمركية.

- **معوقات عملية و تقنية:**

(22) . عبد القادر بايا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014، ص ص 251-252.

(23) . منصوري الزين، **واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات إفريقيا ، المرجع السابق ، ص 142.

(24) . العمودي محمد الطاهر، المرجع السابق، ص ص 87- 88..

و تتمثل في التأخر العلمي و التكنولوجي و عدم التعامل بالتكنولوجيا الحديثة كالانترنت و الاتصالات السلكية و اللاسلكية و نقص التأهيل العلمي و الفني لدى العامل الجزائري[25].

- **معوقات مالية:**

و تتمثل في عدم فعالية المؤسسات البنكية و عدم تطورها و خاصة القطاع الخاص الذي عرف إغلاق عدة بنوك، كما ساهم نقص التمويل البنكي و صعوبة إجراءاته، و انعدام ضمانات كافية تتعلق به و تنوع الإجراءات الجبائية و ثقل العبء الضريبي لاسيما عند انطلاق المشروع الاستثماري في تردد المستثمرين و تفضيلهم التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا و مناسبا. [26]

المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار

لكي يكون الاستثمار ناجحا لابد أن تكون هناك محددات (عوامل) و ضوابط ايجابية يقوم عليها، و عليه أن يكون شاملا لمختلف المجالات، و على هذا الأساس سنبحث عن أهم المحددات و الضوابط و حتى المجالات التي تجعل الاستثمار ناجحا.

المطلب الأول: محددات الاستثمار

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حجم الاستثمار و في ما يلي سنعرض أهم هاته المحددات:

1) الاستثمار و القدرة على التمويل: للانطلاق في مشروع ما يستلزم وجود رأس مال مادي لأنه هو العامل الأساسي في تنفيذ عملية الاستثمار، و هذا التمويل إما يكون عن طريق المدخرات الحقيقية للمستثمر هذا من الجانب الفردي، أو من الجانب الكلي الذي يعتمد على المدخرات الحقيقية للمجتمع.

(25) . عوايشية محمد أمين، المرجع السابق، ص 125.

(26) . بعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، عدد 4، جوان 2006، ص 77.

2) الاستثمار و مستوى الربح: لابد لأي مستثمر يمتاز بالرشادة الاقتصادية أن يدرس العائد قبل الانطلاق في المشاريع الاستثمارية، إذا كان العائد أقل أو يساوي الصفر، فإنه يتجنب الاستثمار في هذا المشروع، أما إذا كان العائد اكبر من الصفر، أما الانطلاق في هذا المشروع أو المفاضلة بين هذا المشروع و غيره[27].

3) الكفاية الحدية لرأس المال: و المقصود بها هي الإنتاجية الحدية لرأس المال او العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار معين من الأموال.

فالعلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال و الأموال المستثمرة هي علاقة طردية لأنه عند ارتفاع الإنتاجية الحدية، يعني ارتفاع المداخيل و بالتالي التشجيع على الاستثمار و منه زيادة الأموال المستثمرة، أما عند انخفاض الإنتاجية الحدية فذلك يعني انخفاض المداخيل المتوقعة من ذلك الاستثمار، و منه انخفاض الأموال المستثمرة[28].

4) الاستثمار و التوقعات: و نقصد بها أن رجل الأعمال الناجح هو الذي يبذل قصارى جهده في التنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل المنظور و لكن هناك عوامل أخرى عديدة يمكن أن تؤثر على مدى هذا التوسع في السوق، بخلاف أعداد و دخول مستهلكي منتجات الشركة التي يمارس رجل الأعمال نشاطه الاستثماري، و الإنتاجي من خلالها التغيير في السياسة الضريبية، أو التغيير في سياسة الاتفاق الحكومي، أو وجود منتجات بديلة و منافسة أو ظهور مجالات جديدة أكثر ربحية و أخرى اقل ربحية، و ابتكار طريقة جديدة لنقل السلع و الأشخاص أو أحداث سياسية جديدة هامة تؤثر في الوضع الاقتصادي، و قد تسود بين رجال الأعمال حالة نفسية تدعو إلى النظرة التشاؤمية حول المستقبل، و هذه يمكن أن تتبلور في نقص عام في الإنفاق الاستثماري[29].

(27) . بن الضيف محمد عدنان، **مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية**، الأردن ، دار النفائس للنشر و التوزيع، ، ط1، 2012، ص 33.

(28) . بن حسان حكيم، **دراسة الجدوى و معايير تقييم المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة مؤسسة G.M.DLABELLE لصناعة الفرينة و السميد**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2005-2006، ص 8.

(29) . العمودي محمد الطاهر، **الاستثمار العقاري و دوره فلي مواجهة مشكل السكن في الجزائر، 1999-2008**، المرجع السابق ص 19-20.

5) سعر الفائدة: المقصود بها تكلفة رأس المال المستثمر فالعلاقة بينهما و بين حجم الأموال المستثمرة علاقة عكسية فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض حجم الاقتراض و هذا ما يؤدي انخفاض في الاستثمار.

أما عند نقص سعر الفائدة فذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم الاقتراض و بتالي ارتفاع الاستثمار نتيجة انخفاض تكلفة الاقتراض.

6) التقدم العلمي و التكنولوجي: يؤدي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات طاقة إنتاجية عالية، ما يدفع بالمنتج أو المستثمر إلى العمل على إحلال الآلات القديمة بالجديدة و ذلك في ظل المنافسة السائدة في السوق بالإضافة إلى ذلك نجد التطور في مجال البحث و التطور الذي يؤدي إلى ظهور مواد الطاقة الجديدة بدل القديمة[30].

المطلب الثاني: ضوابط الاستثمار

يكون استثمار الأموال الصندوق في الأوراق المالية في الحدود و وفقا لعدد من الشروط التي قد تختلف من نظام مالي إلى أخر و منها:

– ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على 5% من أموال الصندوق و بما لا يتجاوز 10% من أوراق تلك الشركة.

– ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى على 10% من أمواله و بما لا يتجاوز 5% من أموال كل صندوق مستثمر فيه.

– يجب على الصندوق الاحتفاظ بنسبة كافية من السيولة لمواجهة طلبات استرداد قيمة وثائق الاستثمار، و وفقا لشروط الاسترداد الواردة بنشرات الاكتتاب في هذه الوثائق.

– يجب على الصندوق عدم إتباع سياسة من شأنها الإصرار بحقوق أو مصالح حملة وثائق الاستثمار.

(30) . كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات**،عمان ، دار المناهج للنشر و التوزيع، 2002، ص ص 33-35.

– يصدر الصندوق مقابل أموال المستثمرين أوراقا مالية، في صورة وثائق استثمار اسمية بقيمة واحدة، و يوقع على الوثيقة عضوان من أعضاء مجلس الإدارة الصندوق يعينهما المجلس و المدير المسؤول، و تكون الوثائق أرقام مسلسلة و يجب أخطار الهيئة بنموذج وثيقة الاستثمار قبل إصدارها للاكتتاب(31).

– مساهمة المستثمر في خدمة مجتمعه و تقوية اقتصاده و تطوير منشآته.

– الإتقان و الدقة في الإنتاج هذا ما يحقق رواجا للسلعة و زيادة في الربح و القدرة على المنافسة و تنمية الوطن.

– بناء الثقة في التعامل بين المستثمرين خاصة و بين أبناء المجتمع عامة هذا ما يزيد من خطوات التواصل و التعامل مما يؤدي إلى زيادة التداول للمال و حركة الاستثمار الأمر الذي يتحقق معه مصالح الفرد و المجتمع معا.

– إن حسن التخطيط و التدبير في الاستثمار يجعل منه عنصر فعال في التنمية و حسن التخطيط بين القطاعات يؤدي إلى التكامل و رفع مستوى التنمية المحلية و يحررها من التبعية(32).

المطلب الثالث: مجالات الاستثمار

يقصد بمجال الاستثمار نوعت أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله قصد الحصول على عائد و من بين الأمثلة عليها مجال العقارات و مجال الصناعة، مجال السياحة...و لو قلنا أن المستثمر يوظف أمواله في السندات أو الأسهم فإننا نتحدث عن أدوات الاستثمار في مجالات الأوراق المالية، أو في العقارات أو الصناعة، أي أننا نتحدث عن مجالات الاستثمار.

- **معيار تبويب مجالات الاستثمار:** هناك معياران لتبويبها و من خلال هذين المعيارين نبحث عن مجالات الاستثمار.

(31) . ماجد احمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع، ط1، 2011، ص ص 13-14.
(32) . بن الضيف محمد عدنان، المرجع السابق، ص 44.

1- المعيار الجغرافي: يمكن تقسيم الاستثمارات بناء على هذا المعيار إلى استثمارات محلية و أخرى خارجية

أ/ الاستثمارات المحلية: و نقصد بها الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة.

ب/ الاستثمارات الخارجية: و هي الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الخارجية مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة و تتم هذه الاستثمارات بشكل مباشر أو غير مباشر.

2- المعيار النوعي: بناءا على هذا المعيار يمكن تصنيف الاستثمارات إلى:

استثمارات حقيقية أو اقتصادية و أخرى مالية

أ/ الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية: يعتبر الاستثمار حقيقي إذا ما وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار و السلع و الذهب...

الأصل الحقيقي: و يقصد به كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته و يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة...

أما السهم فهو أصل مالي و لا يمكن اعتباره أصلا حقيقيا لأنه لا يترتب لحامله حق حيازة أصل حقيقي

و عموما فإن جميع مجالات الاستثمار المتعارف عليها عدا الأوراق المالية هي استثمارات حقيقية(33).

ب/ الاستثمارات المالية:

و تشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم أو سند و الأصل المالي يمثل حقا ماليا يخول لحامله المطالبة

(33) . زيادة رمضان، المرجع السابق، ص 32-38.

بأصل و يكون عادة مرفقا بمستند قانوني كما يرتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية.

و من أهم مزايا الاستثمارات المالية ما يلي:

- وجود أسواق جد منظمة للتعامل بالأصول المالية.

- انخفاض تكاليف المتاجر بالأوراق المالية مقارنة بأدوات الاستثمار الأخرى.

- التجانس بين وحدات الأصول المالية.

إلا أنه في المقابل هناك عيوب للاستثمارات المالية و نلخصها في ما يلي:

- انخفاض درجة الأمان عما هي في الاستثمارات الحقيقية مع أن هذا لا يتعارض مع وجود أوراق مالية مضمونة مثل: السندات المضمونة بموجودات الشركة التي أصدرتها، أو الأسهم الممتازة المضمونة الأرباح.

- يتعرض المستثمر في السندات المتوسطة أو الطويلة الأجل إلى المخاطر انخفاض القوة الشرائية للاستثمار بسبب عامل التضخم[34].

المبحث الثالث: آليات الاستثمار

تعتبر الاستثمار نقطة مهمة لكل دولة نامية فمن خلاله تستطيع الدول تحقيق جملة من الأهداف تختلف فيما بينها، بالإضافة إلى أن هناك دوافع و أدوات خاصة بالاستثمار كما ينجم عنه عدة مخاطر و في ما يلي سنتطرق إلى هاته النقاط.

المطلب الأول: دوافع الاستثمار و أهميته

(34) . المرجع نفسه، ص ص 28-41.

أ/ دوافعه:

1- الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور و فن الإدارة الحديث التي تمتاز بها الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة.

2- يجلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بالدول النامية بالتحديد محاولة منها للقضاء أو التخفيف من مشكلة البطالة و ذلك بتشغيل عدد من العاملين في المشروعات التي يتم إنشاؤها.

3- زيارة نسبة الصادرات و تحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها خاصة عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها إلى الخارج.

4- التقليل من الواردات و ذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي لكي يستبدل بالسلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.

5- تدريب العاملين المحليين على الأعمال الفنية و الإدارية المتطورة و على استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.

6- محاولة الدول المستثمرة فيها دخول أسواق تجارية جديدة و تحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجي أي تطوير حركة التجارة بها[35].

ب/ أهمية الاستثمار:

للاستثمار أهمية كبيرة في تحريك النشاط الاقتصادي فهو المحرك الوحيد و الرئيسي للنمو و له منفعة شبه دائمة.

(35) . حاتم فارس الطعان، **الاستثمار أهدافه و أنواعه**، كلية الإدارة و الاقتصادية، جامعة بغداد، 2006، ص 09.
http://www.iasj.net/iasj?:func:fulltesct& ald= 50866 تم الدخول إليه يوم 2019/05/07 على الساعة 21:48.

– يشترط الاستثمار صورة لعلامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الاقتصادي و المالي و بتالي يزيد في تنويع الإنتاجية و يفتح باب المنافسة في السوق التجارية، إضافة إلى أن الاستثمار له أهمية في استغلال المصادر الهامة و الطاقات و القدرات الجامدة للنشاط.

– الاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية و النمو الاقتصادي.

– يخلق الاستثمار أساسيات التنمية و الندرة في رأس المال، كما أن الندرة في الاستثمارات تؤثر على عوامل الإنتاج الأخرى.

– لتحقيق تنمية في المجتمع لابد أن تكون هناك استثمارات و استغلال الطاقات و الإمكانيات المتاحة للمجتمع أحسن استغلال.

– يعتبر الاستثمار عماد التنمية و النمو للاقتصاد الوطني[1].

المطلب الثاني: أدوات الاستثمار

هناك عدة أدوات للاستثمار و في ما يلي سنعرض أكثرها أهمية:

1) الأوراق المالية: تعتبر الأوراق المالية من أهم أدوات الاستثمار في وقتنا الحاضر و ذلك لما تقدمه من مزايا للمستثمر، و تختلف الأوراق المالية فيما بينها، من عدة زوايا فالسندات تعتبر دين عكس الأسهم التي تعتبر من أدوات الملكية.

2) العقار: يحتل العقار المركز الثاني للأوراق المالية في عالم الاستثمار و يتم الاستثمار فيها بشكلين:

– الشكل الأول و هو الشكل المباشر: عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي كالمباني أو الأراضي.

– الشكل الثاني و هو الشكل غير المباشر: عندما يقوم المستثمر بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري.

(1) . منصوي الزين، **آلية تشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 6. 6.

و يلقى الاستثمار في العقار اهتماما كبيرا من قبل المستثمرين سواءا في السوق المحلي أو السوق الأجنبي، و يتصف الاستثمار في العقار بأنه يوفر للمستثمر درجة مرتفعة من الأمان.

3) المعادن النفسية: لقد شهدت أسعار المعادن النفسية (الذهب، الفضة، و البلاتين...) تقلبات حادة في الآونة الأخيرة و هناك أسواق منظمة لها أهمها سوق لندن و سوق هونغ كونغ، و يتخذ الاستثمار في المعادن النفسية في صور متعددة منها الشراء و البيع المباشر، ودائع الذهب التي تودع في البنوك بفوائد منخفضة نسبيا.[1]

4) السلع: تعتبر السلع أداة صالحة للاستثمار لدرجة أن أسواقا متخصصة قد تكونت للبعض على غرار بورصات الأوراق المالية مثل: بورصة لندن، و بورصة البن في البرازيل...، و يتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف بالعقود المستقبلية و هي عقد بين طرفين منتج السلعة و السمسار.

5) المشروعات الاقتصادية: تعتبر من أدوات الاستثمار الحقيقية، و الأكثر انتشارا لأنها تقوم على أصول حقيقية كالمباني و الآلات و المعدات، بالإضافة إلى أن تشغيل هذه الأصول معا يؤدي إلى إنتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك و تنعكس في شكل زيادة على الناتج القومي.

6) العملات الأجنبية: يهتم الكثير من المستثمرين في عصرنا الحاضر بالعملات الأجنبية حيث تنتشر هذه الأسواق في أنحاء العالم مثل: لندن و باريس...، و يتميز سوق العملات الأجنبية عن غيره من الأسواق المالية بعنصرين، أولهما الحساسية المفرطة للظروف الاقتصادية، و هذا ما يؤدي إلى زيادة في درجة المخاطرة، أما الثانية فهو انه سوق يفتقر إلى الإطار المادي الذي يتوفر في سوق الأوراق المالية.

7) صناديق الاستثمار: يعد صندوق الاستثمار أداة مالية لكن و بحكم تنوع، الأصول التي تستثمر فيها، أموال الصندوق يكون أداة استثمار مركبة، و يمارس عادة المتاجرة بالأوراق المالية بيعا و شراء. [2]

(1) . توامي أمال، **التحفيزات الجبائية للاستثمارات في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص ص 48-49.

(2) . محمد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العملية**، الأردن ، دار وائل للنشر و التوزيع، ط3، 2004، ص ص 84- 92.

8) أذونات الخزينة: تعتبر من أهم أدوات الاستثمار و هي ابسط طريقة للحصول على الدين حيث تقوم الحكومة بالاقتراض عن طريق إصدار أذونات الخزينة و بيعها للمستثمرين.

و من أهم صفات هاته الأذونات ما يلي:

- إمكانية تداولها بقيم صغيرة مقارنة بأدوات السوق النقدي الأخرى.

- تتمتع بسيولة مرتفعة، أي يتم بيعها بسهولة و الحصول على الأموال نقدا[1].

المطلب الثالث: أهداف و مخاطر الاستثمار

تعددت أهداف الاستثمار بتعدد أنواعه، و بما أن لكل نوع من أنواع الاستثمار عائدا (ربح) فان هناك أيضا مخاطر، و قد تكون هذه المخاطر كبيرة، كما أنها تكون متدنية، و في ما يلي سنعرض أهداف الاستثمار ثم نتطرق إلى مخاطره.

أولا: أهداف الاستثمار

1) تحقيق الربح مهما كان نوع الاستثمار، فكل فرد يوظف أمواله يكون هدفه تحقيق عائدا.

2) تكوين الثروة و تنميتها في المستقبل.

3) سعي المستثمر إلى تحقيق دخل مستقبلي.

4) قيام المستثمر في الاستثمار في مجالات متنوعة حتى لا تنخفض قيمة ثروته مع الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار و تقلبها. [2]

ثانيا: مخاطر الاستثمار

نقصد بمخاطر الاستثمار هي عدم تأكد المستثمر من تحقيق ربح من الاستثمار و قد تمتد تلك المخاطرة إلى العائد المتوقع من الاستثمار و من بينها نذكر ما يلي:

(1) . مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة الاستثمار و المحافظ الاستثمارية**، الأردن ، إثراء للنشر و التوزيع، ا، ط1، 2010، ص ص 39-42.

(2) . طاهر حيدر حيدان، المرجع السابق، ص 16.

1- المخاطر المنتظمة (السوقية أو العادية): نقصد بالمخاطر المنتظمة هي تلك المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية، بوجه عام و لا يقتصر تأثيرها على شركة معينة و ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية و السياسية، كالإضرابات أو معدلات أسعار الفائدة...، فأسعار الأوراق المالية جميعها تتأثر بهذه العوامل بنفس الاتجاه و لكن بدرجات متفاوتة.

2- المخاطر غير المنظمة (غير سوقية): هي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين و قد تكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي و من بين هذه العوامل، الأخطاء الإدارية، إضراب عمالي في شركة معينة أو قطاع ما... و تتأثر درجة المخاطرة غير المنتظمة عادة إما بطبيعة السلعة التي تنتجها أو بالتغيير في طبيعة أو مكونات أصول هذه الشركة... [1]

- كلما كانت دائرة ا وافق الاستثمار طويلا كلما كانت درجة المخاطرة و عدم التأكد للمحفظة الاستثمارية عاليا، أن العلاقة بين مخاطر الاستثمار و طول فترة أفق الاستثمار لم يتم فهمها كما يجب فالكثير يعتقد أن عامل الوقت يعطى مجالا للتنويع بحيث يكون المستثمر على المدى البعيد اقل تعرضا للمخاطر.

- تعتبر الأصناف المتنوعة من الموجودات لها درجات مختلفة من المخاطر الاستثمارية و يمكن تخفيضها من خلال تنويع مفردات الأوراق المالية في صنف الموجودات أو من خلال أصناف متعددة من الموجودات.

- يمكن إدارة المخاطر الاستثمارية من خلال تخصيص الموجودات للمحفظة الاستثمارية فعندما يقوم المستثمر بتحديد (الحدود الكفوءة) للمحفظة الاستثمارية فإن المخاطر التي قد يمكن تعديلها باختيار محافظ مختلفة على الحدود الكفوءة. [2]

يتبين لنا من خلال هذا الفصل أن للاستثمار أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية و ذلك أن نجاح أي دولة في تحقيق تنمية يتوقف على مدى قدراتها في زيادة معدلات الاستثمار و لهذا تسعى مختلف أنظمتها و نسبة تطورها لانجاز اكبر قدر ممكن من الاستثمارات و باعتبار أن الاستثمار هو عنصر حساس للكثير

(1) . محمد مطر، وفايز تيم، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، الأردن ، دار وائل للنشر و التوزيع، ا، ط1، 2005، ص ص 41-42.

(2) . خالد وهيب الرواي، **الاستثمار، مفاهيم، تحليل، إستراتيجية**، عمان ، دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط1، 1999، ص ص 45-48.

من المحددات و العوامل المؤثرة فيه، أصبح واضحا أن الهدف الرئيسي له هو تحقيق اكبر عائد ممكن و مضاعفة الثروات التي تساعد على تحسين الأوضاع المعيشية و التطور للمؤسسات القائمة في البلد.

يعتبر موضوع التنمية من أهم المواضيع التي يهتم به مختلف دول العالم الثالث و من بينها الجزائر، و ذلك نظرا للدور الذي بلعبه في رفع اقتصاديات البلاد و الدفع بعجلة التقدم والتطور لان عملية التنمية لا تقتصر على الإمداد ببعض الإسهامات على المستوى الاقتصادي و التقني، و إنما الحضور الفعال و القوي للدول و ذلك من خلال وضع القواعد التي توضح كيفية استعمال هذه الإسهامات، ذلك أن استخدام موارد الدولة و إمكانياتها لتحقيق العدالة الاجتماعية و الرفاهية الشاملة القادرة على الارتقاء بعملية نشر القيم الحضاري، و من خلال ذلك يمكن النهوض بالتنمية في مختلف الميادين و في هذا الفصل سنتناول المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التنمية في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم التنمية.

المطلب الثاني: عوامل التنمية و مستوياتها.

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية و مقوماتها.

المبحث الثاني: الأجهزة المكلفة بتخطيط و تنظيم و توجيه الاستثمار

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المطلب الثالث: العلاقة بين التنمية و الاستثمار.

الفصل الثاني: التنمية الوطنية في الجزائر

المبحث الأول: عموميات التنمية في الجزائر

تعتبر التنمية من ضروريات المجتمعات النامية لأنها وسيلة مأمونة العواقب للعبور من التخلف إلى مصادف الدول المتقدمة.

و الواقع انه لا يمكن تحقيق تنمية وطنية إلا بتكامل التنمية الاقتصادية و المحلية و الإدارية و السياسية...، و في ما يلي سنتطرق إلى هاذ الموضوع باختصار.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

يعد موضوع التنمية، موضوع الساعة لان مختلف الدول النامية و من بينها الجزائر تسعى إلى أحداث تنمية على مستوى أقاليمها، حيث يصعب إعطاء تعريف محدد لها.

– **مفهوم التنمية المحلية:** هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية و الجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الحضارية للمجتمعات المحلية و إدماجها في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى المحلي... (1)

– **مفهوم التنمية الاقتصادية:** هي مختلف السياسات و الإجراءات المقصودة و المخططة التي تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و التي تقوم بإحداث تغيرات في هيكل القومي أي أن التنمية الاقتصادية تستلزم تطوير هيكل و تبيان الاقتصاد القومي (تطوير الصناعة، زيادة أعداد العاملين فيها...) (2).

– **مفهوم التنمية الوطنية:** نقصد بالتنمية الوطنية هي النصوص بالمجتمع من مختلف جوانبه الحياتية للأفراد، بغية الارتقاء بهم من مستوى إلى مستوى أخر فهي بذلك ترتكز على محور رئيسي يتمثل في جملة

(1) . عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي و التنمية المحلية** ، مصر ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، 2001، ص 13.

(2) . محمد نبيل نوفل، **التعليم و التنمية الاقتصادية**، مصر ، مكتبة الانجلو المصرية للنشر و التوزيع، 997، ص ص 55-56.

المشاريع الكبرى التي لا تتولى الدوائر الوزارية، متابعة تنفيذها لإشباع الحاجيات على المستوى الوطني، ضمن الإطار الذي يتعدى نطاق الجماعات المحلية ذاتها. (3)

– **مفهوم التنمية الاقتصادية**: "التنمية الاقتصادية هي الزيادة المحسوسة في الإنتاج و رفع الدخل القومي و رفع مستوى معيشة الفرد بصورة عامة، إذ أن زيادة متوسط دخل الفرد مرتبط بزيادة استهلاك السلع و الخدمات و هذا لا يتم إلا عن طريق زيادة متوسط دخل الفرد"(4).

– **تعريف إجرائي**: تعتبر التنمية عملية اقتصادية، اجتماعية، ثقافية و سياسية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان على أساس مشاركتهم النشطة و الحرة و الهادفة في التنمية و في التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

- **خصائص التنمية**:

تتسم عملية التنمية بالعديد من الخصائص تعرض البعض منها في ما يلي:

1) هادفة: تنطلق عملية التنمية من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها و تتوقف هذه الأهداف على المدخلات و الإمكانات المتاحة للقيام بتلك العملية.

2) علمية: التنمية ليست عشوائية، بل تقوم على أسس علمية مدروسة و عمليات تخطيط فائقة الدقة، و دراسات، و بحوث جدوى متقنة يتحدد على ضوئها مدخلات و عمليات التنمية، و من ثم المخروجات أو النواتج المتوقع بلوغها(5).

3) التكامل: و يعني ذلك أن تتكامل مشروعات برامج التنمية المختلفة إذ من الضروري مواجهة مشكلات المجتمع بخطة متكاملة و ذلك حتى لا تكون التنمية مجرد أنشطة متناثرة تقوم بها جهود متباعدة و يكون هذا التكامل بين الريف و المدينة، إذ لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس، فهناك علاقة عضوية بين الريف و الحضر.

(3) . شويخ بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية – دراسة حالة البلدية–** ،مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 74.

(4) . عرسان يوسف الزوبعي، **العلاقات العامة و التنمية**، عمان ، دار أسامة للنشر، ، ط1، 2016، ص 110.

(5) . حسين عبد الحميد احمد رشوان، **التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا**، الإسكندرية ، سياسيا، مؤسسة شباب الجامعة للنشر و التوزيع ، 2009، ص 73.

و يعني التكامل أيضا التكاتف بين الجهود الأهلية و الحكومية و مشاركة جميع فئات المواطنين و العمل بروح الفريق بين جميع العاملين في حقل التنمية سواءا أكانوا رسميين أو شعبيين[6].

4) مستمرة: من أهم الخصائص التنمية الديمومة و الاستمرارية فمدخلات التنمية متغيرة و من ثم فإن ذلك يستلزم استمرار مراحل تلك التنمية لمواكبة تلك المتغيرات، كما أن احتياجات و متطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر، مما ينعكس على التغيير و أهداف و من ثم استمرارية مراحل التنمية لمواكبة هذا التغيير[7].

5) ايجابية: ينبغي أن تكون التنمية ايجابية، فهي بمثابة تحسين و تطوير للشيء ينتقل به من طور اقل إلى طور أرقى، أو من جيد إلى أجود و ليس من المنطق أن تكون التنمية سلبية، فعمليات التنمية الصناعية التي تتجاهل مبدأ توازن عناصر البيئة، و تقوم على الاستخدام الجائر لبعض موارد البيئة الطبيعية، تكون نتائجها بالضرورة سلبية على بيئة الفرد الطبيعية و الاجتماعية[8].

المطلب الثاني: عوامل التنمية و مستوياتها

أ/ العوامل التنموية:

و تتمثل في المبادئ العامة للتنمية الوطنية التي تعكس الوضع الذي آلت إليه الحياة الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية للمجتمع و تتمثل هذه المبادئ بصفة عامة في تحقيق التوازن الجهوي للبلاد و بناء القطاع العام عن طريق التأميم، و بناء اقتصاد قوي متكامل عن طريق بناء صناعات قاعدية.

1) أهداف التوازن الجهوي: يعتبر مبدأ التوازن الجهوي مبدأ ثابت في السياسة التنموية الجزائرية و يهدف إلى تحقيق العدل الاجتماعي بين كافة أفراد المجتمع و ذلك عن طريق توزيع عادل للدخل الوطني و توفير فرص الترقية الاجتماعية بصورة متساوية للجميع و القضاء على الفوارق الجهوية الصارخة بين مختلف مناطق البلاد و نقصد بمبدأ التوازن الجهوي في معناه أبعادا هامة فهو يعني العدالة الاجتماعية بجميع أبعادها و ميادينها بين سكان مختلف مناطق الوطن.

---

(6) . هدى مجاهد، **التنمية المتكاملة في المجتمعات المستحدثة**، دراسة منشورة بمجلة تنمية المجتمع، القاهرة، عدد4، يوليو/ أغسطس، 1977، ص16.

(7) . ماهر إسماعيل صبري، صلاح الدين محمد توفيق، **التنوير التكنولوجي و تحديث التعلم**، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث للنشر و التوزيع، ا، 2005، ص ص 166، 169.

(8) . حسين عبد الحميد احمد شوان، المرجع السابق، ص 74.

2) بناء القطاع الصناعي العام: و هو مبدأ كان يهدف إلى القضاء على القطاع الأجنبي و توفير الشروط الضرورية لانطلاق التنمية و قد تمت سلسلة من التأميمات و بكل حزم أهمها تأميم القطاع المصرفي عام (1996) ثم قطاع المناجم، و أخيرا قطاع المحروقات عام (1971)، و هكذا تم توفير الشروط الضرورية من اجل بناء قطاع اقتصادي قوي بعيد عن أي منافسة داخلية للرأسمال أجنبي.

3) بناء الصناعات القاعدية: لقد انعكس الطموح الصناعي في الأهمية التي تحتلها الصناعة في الإستراتيجية التنموية الجزائرية و قد تجسد هذا الطموح في تبني سياسة صناعية أساسها الصناعات القاعدية من جهة و في تكثيف المجهودات الصناعية من جهة أخرى(9).

ب/ مستويات التنمية:

هناك العديد من مستويات التنمية و في ما يلي سنذكر أهمها:

1) التنمية الدولية: تهدف إلى تحقيق زيادة حقيقية في الناتج القومي بشكل شامل لمجموعة من الدول النامية المستهدفة ببرامج إنمائية مشتركة من وكالات التنمية الدولية التابعة للأمم المتحدة.

2) التنمية الوطنية: تهدف إلى تحقيق زيادة في حجم السلع و الخدمات المتاحة للمجتمع و رفع المستوى المعيشي و الاجتماعي للأفراد بشكل شامل.

3) التنمية الإقليمية: و ترتكز على إحداث تغيير حضاري في طريقة العمل و الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة الإقليمية.

4) التنمية العمرانية: تهدف إلى تنمية كل من المدينة و الريف و إداراتها كوحدات عمرانية مستدامة و ترمي إلى تنمية مجتمعاتها بشكل متوافق مع توجهات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية...، من خلال التفاعل مع الإدارات المحلية(10).

(9) . محمد بو مخلوف، **التوظيف الصناعي و قضايا التنمية في الجزائر التجربة و الآفاق**، الجزائر ، شركة دار الأمة للنشر و التوزيع، ط1، 2001، ص ص 52-55.

(10) . اسعد معتوق، **بيانات و مؤشرات التنمية الإقليمية كمدخل لصياغة الأقاليم التنموية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، دمشق، 2009، ص 39.

لمطلب الثالث: استراتيجيات التنمية و مقوماتها

هناك العديد من استراتيجيات التنمية و في ما يلي سنركز على البعض منها:

1) إستراتيجية النمو المتوازن:

نرى من خلال هذه الإستراتيجية أن برنامج التنمية في الدول النامية شاملا لكافة القطاعات المختلفة أي أن تكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات المختلفة كل حسب حاجته و ذلك نتيجة لوجود تشابك بين القطاعات بعضها ببعض، لان كل قطاع يمثل سوق الناتج القطاع الأخر من اجل إحداث تغيير كبير و إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني للتغلب على كثير من عوائق التنمية لتصبح عملية تراكمية و تقوي ذاتها بذاتها. (11)

2) دور القطاع الزراعي:

يؤدي القطاع الزراعي دورا مهما في اقتصاديات الأقطار الزراعي و كبيرة في توليد الناتج القومي بالإضافة إلى أنها تستوعب الجزء الأكبر المشتغلين في الاقتصاد و يعتمد عليها معظم السكان بشكل مباشر أو غير مباشر و ذلك نظرا لأهمية القطاع الزراعي و الدور الذي يلعبه في التنمية يأتي من خلال ما يمكن أن يساهم به من مهام في تحقيق التنمية و يبرز بعض منها في ما يأتي:

1- إن الزراعة توفر التمويل لعملية التنمية و خاصة ما تسهم به الزراعة في تمويل التنمية الصناعية.

2- توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

3- خلق الطلب على منتجات القطاع الصناعي لتحفيزه على التوسع و التطور.

4- تجهيز الصناعة بالموارد الأولية الزراعية.

5- يساهم القطاع الزراعي في توفير الأمن الغذائي للكثير من الدولة النامية و خاصة الجزائر(12).

(11) . حربي محمد موسى عريقات، **مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي**، عمان ، دار الكرمل للنشر و التوزيع، 1993- 1997، ص 86

(12) . فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، عمان ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، ط1، 2006، ص 225.

3) إستراتيجية الدفعة القوية:

يرى رواد هذه الإستراتيجية انه لا سبيل لامتصاص الأيدي العاملة المتعطلة في القطاع الزراعي، و لرفع مستوى إنتاجية العامل بالبلدان المختلفة، و من ثم الارتقاء بمستوى المعيشة سوى نحو التصنيع الذي يحقق الاستخدام الأمثل للموارد و يدفع باقتصاديات البلدان المختلفة من حالة الركود إلى النمو و الانطلاق و لقد أوضح أن هناك نوعين من برامج التصنيع:

الأول: يتمثل في إقامة برنامج للصناعات الثقيلة، وصناعة الأجهزة والآلات والصناعات الاستهلاكية الخفيفة في نفس الوقت بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي منها.

أما **الثاني**: فيعتمد على قيام البلدان المتقدمة بالاستثمار في البلدان المتخلفة، ليتحقق بذلك هدف التخصص وتقسيم العمل الدولي لتحقيق الفائدة بذلك للطرفين. (13)

4) إستراتيجية النمو غير المتوازن:

ارتبطت هذه الإستراتيجية بأسماء العديد من الاقتصاديين ممن انتقدوا إستراتيجية النمو المتوازن فهناك من يرى أن عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في وضع برنامج استثماري كبير، و هناك اقتصاديين يرون بأنه و من الضروري مراعاة الإمكانيات المحددة للدول النامية، لذلك لابد أن تشمل هذا البرنامج بعض من الصناعات أو القطاعات الرائدة من الاقتصاد الوطني فقط.

و حسب بعض المفكرين، القطاعات الرائدة التي يجب أن تكون لها روابط مع قطاعات أخرى، و هي تلك التي تتطور بصورة طبيعية بين صناعة و أخرى، حيث تكون هذه الروابط إما أمامية أو خلفية فالرابطة الخلفية هي التي ترمز إلى العلاقة الناتجة عن عملية الإنتاج الحالية، أما الرابطة الأمامية فهي التي ترمز إلى مجال جديد من الإنتاج ناتج عن منتجات سابقة.

(13) . حمدان محمد رفيق، **التخطيط الإقليمي و التنمية الريفية**، عمان، منشورات جامعة القدس المفتوحة للنشر و التوزيع، ط1، 2001، ص ص 325-326.

خلفية **أمامية**

مثال: الصناعة الاستخراجية (المناجم) ← صناعة الحديد ← صناعة الآلات و المكنات. (14)

5) إستراتيجية التنمية القطبية أو (أقطاب النمو)

تشكل هذه الإستراتيجية العمق المنطقي لإستراتيجية النمو غير المتوازن، و يعود هذا الترابط بين الإستراتيجيتين لان إقرار بوجود الاستثمارات المحرضة و المشكلة كمحرك للتنمية سوف يقود إلى البحث عم كيفية توطين و تجميع تلك الاستثمارات و تعتبر أقطاب النمو "شركات قائدة ذات حجم امثل، غالبا ما تكون هذه الشركات عبارة عن تجمعات صناعية يميزها عن غيرها إمكانياتها على زيادة الإنتاج و تعديل تركيبه و خلق تبدل مستمر في أشكال التنظيم و الإدارة مما يشجع على الإبداع و على التقدم الاقتصادي".

و تكمن أهمية إستراتيجية أقطاب النمو في ما يلي:

1- تقلل من التكاليف النسبية و تخفض الهدر و الاستغلال الكامل لها.

2- تمكن من تأمين البد العاملة المجمعة في مكان واحد مع تسهيل تأهيلها و تدريبها.

3- تؤمن الأسواق اللازمة للمواد المنتجة و تزيد من دخول العاملين فيها مع زيادة طلبهم على الصناعات الاستهلاكية بالمقابل. (15)

6) إستراتيجية التصنيع من اجل التصدير:

تتبنى هذه الإستراتيجية فكرة القيام بالصناعات التي لديها فرصة تصدير منتجاتها ، أو جزء منها على الأقل، و قد وضعت الدول التي انتهجت هذا النهج مبررا لذلك و هذا المبرر هو انه من العسير على أي دولة أن تقوم بإنتاج كل احتياجاتها، لذلك فلا بد من الاستراد و نظرا لان الدول النامية تقوم بتصدير المواد

(14) . إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتجيات)**، عمان، دار أسامة للنشر و التوزيع، ط1، 2012، ص ص 171-172.

(15) . الرداوي تيسير، **التنمية الاقتصادية**، سوريا مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية للنشر و التوزيع، 1985، ص 210-212-218.

الخام إلى الدول المتقدمة مما يؤدي إلى تدهور التبادل التجاري لديها لذلك لا بد من تصدير بعض المنتجات الصناعي.

حاولت الدول النامية تصدير بعض منتجاتها الصناعية إلى الدول المتقدمة و لكنها واجهت بعض المشاكل و بسبب هاته المشاكل أن تطبيق هذه الإستراتيجية يحتاج إلى إتباع بعض السياسات التي نؤدي إلى ظهور اقتصاد مفتوح.

7) إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية:

ظهرت هذه الإستراتيجية كنوع من رد الفعل على فشل وانهيار الاستراتيجيات المحافظة حيث ركزت هذه الإستراتيجية على التوزيع بدلا من النمو و تنطلق من العناصر الآتية:

- إن فرصة الشخص الفقير في الاستفادة من عوائد التنمية تعتبر ضئيلة للغاية.

- إن إعطاء دخل إضافي للفقراء لا يحل المشكلة أحيانا إذ أنهم يعجزون عن الاستفادة منه نظرا لبعض الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

- على المدى الطويل يمكن زيادة إنتاجية الفقراء من خلال هذه الإستراتيجية.

و تهدف هذه الإستراتيجية إلى:

1- القضاء على تبعية الاقتصاد للخارج.

2- تحقيق التوسع المستمر في الطاقة الإنتاجية.

3- تحقيق التوسع في الطلب على السلع المنتجة.

4- توزيع الموارد بين فروع الإنتاج من خلال الحاجات الأساسية و تتبنى هذه الإستراتيجية الفكرة القائلة بأن مواجهة الفقر يمكن أن تتم عن طري:

- إعادة توزيع الدخل.
- فرض الضرائب.

- استخدام الضرائب في إشباع حاجات الأفراد و تحسين أساليب حياتهم[16].

مقومات التنمية:

1) التخطيط الواعي و المنظم و المدروس للتنمية بما في ذلك تحديد واضح و دقيق و عملي للأهداف و الوسائل و الفرص و المحددات و الافتراضات.

2) انطلاق المجهودات التنموية من الظروف و المعطيات و القيم الأساسية للمجتمع.

3) التوازن في الاهتمام الشامل بمختلف القطاعات الإنتاجية و الخدمية .

4) الربط بين التنمية و العلم و التكنولوجيا و الأبحاث.

5) الاهتمام بإدارة التنمية و تنظيمها وفقا للأصول العلمية و خصوصا معايير الكفاءة و المؤسسية و غيرها.

6) الانفتاح و التعاون الايجابي بين الدول المختلفة في كافة المجالات الثنائية و الجماعية التي تعزز احتمالات التنمية عموما. [17]

(16) . طارق السيد، **علم اجتماع التنمية**، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة لنشر، 2007، ص ص 91-94.

(17) . نائل عبد الحافظ العوامله، **إدارة التنمية (الأسس، النظريات، التطبيقات العلمية)**، عمان ، دار زهران للنشر و التوزيع، ، ط1، 2012، ص ص 38-39.

المبحث الثاني: الأجهزة المكلفة بتخطيط و تنظيم و توجيه الاستثمار

يعد تطوير الاستثمار هاجس الدول المتقدمة و النامية على حد سواء فهو يشكل احد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان و نموها حيث يمثل العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية، و هو بذلك يلبي الحاجات الوطنية المختلفة لذلك تجتهد الدول لتوفير الآليات و الوسائل المناسبة لدعم الاستثمارات الوطنية و الأجنبية، بالإضافة إلى إنشاء الهياكل و الأجهزة المختصة و المكلفة بالتنفيذ بهدف تحقيق تنمية، و في ما يلي سنعرض مختلف الأجهزة المختصة في دعم و تطوير الاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

1) تعريفها: أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار و النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات، فضلا عن الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات أو الرخص، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية، و الاستقلال المالي و في شكل شباك وحيد غير ممركز و موزع عبر 48 ولاية على المستوى الوطني[18].

2) تعريف الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار: تعتبر مؤسسة عمومية إدارية، تم إنشاؤها بموجب المادة "06" من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001 المعدل و المتمم و الذي نص على أنها عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تدعى في صلب النص بالوكالة[19].

مهام الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار

(18) . دراسة مقدمة للملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادء، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر، إعداد الأستاذ هوادي مصطفى، يومي 06/07/ ديسمبر، 2017.

(19) . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج.ر، العدد 47 بتاريخ 22 غشت 2001.

تكلف الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار بالتنسيق مع الإدارات و الهيئات المعنية بما يأتي:

- جمع و معالجة و نشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة و الاستثمار لفائدة المستثمرين.

- مساعدة و مرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع بما فيها ما بعد الانجاز.

- تسجيل الاستثمارات و متابعة تقديم المشاريع و إعداد إحصائيات الانجاز و تحليلها.

- تسهيل بالتعاون مع الإدارات المعنية، الترتيبات للمستثمرين و شروط استغلالها و انجاز المشاريع و تساهم في هذا الصدد في تحسين المناخ الاستثمار في كل جوانبه.

- ترقية الشراكة و الفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني من الخارج.

- تتولى أيضا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ترقية الفرص و الإمكانات الإقليمية[20].

أهم مراكز الوكالة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات و كذلك انجاز المشاريع:

1- مركز تسيير المزايا: و يكلف بتسيير المزايا و التحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمارات بواسطة التشريع الساري المفعول باستثناء تلك الموكلة للوكالة.

2- مركز استفتاء الإجراءات: و بكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات و انجاز المشاريع.

3- مركز الدعم لإنشاء المؤسسات: و يكلف بمساعدة و دعم إنشاء و تطوير المؤسسات.

4- مركز الترقية الإقليمية: و يكلف بضمان ترقية الفرص و الإمكانات المحلية

- يكون لقرارات أعضاء هذه المراكز الحجية أمام الإدارات التابعة لها.
- تحدد صلاحيات هذه المراكز عن طريق التنظيم[21].

مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

(20) . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المادة 26 من القانون 16-09 المؤرخ في 03 غشت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، ج، ر، العدد 46 بتاريخ 03 غشت 2016.

(21) . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المادة 27 من القانون 16-09 المرجع نفسه.

لعل ابرز أهداف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هو تقديم الدعم المالي للمستثمرين و ذلك عن طريق:

أ/ مرحلة الانجاز:

– الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة و المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضاعفة فليما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة المستورة أو المقتناة محليا و التي تدخل مباشرة فلي انجاز الاستثمار.

– الإعفاء من دفع حق الملكية بعوض من كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعنى كما تستفيد من هذه الأحكام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية.

ب/ مرحلة الاستغلال:

و تكون لمدة ثلاث (03) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).
- و تمتد هذه المدة إلى خمس (05) سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تحدث مائة و واحد (101) منصب شغل أو أكثر عند انطلاق الاستثمارات في القطاعات الإستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني للاستثمار قائمتها[22].

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[23]

(22) . دراسة مقدمة للملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغير و المتوسطة في الجزائر، المرجع السابق.

(23) . ولاية عيد الدفلى: مقابلة عمر خيال، المكلف بالإعلام، نظرة عامة عن وكالة دعم و تشغيل الشباب، مكتب الإعلام و الإصغاء الاجتماعي، وكالة دعم و تشغيل الشباب، 2019/4/15.

1) تعريفها: تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مؤسسة عمومية، تساعد على خلق مشاريع و تطويرها لفائدة الشباب الفاعلين في النشاطات المنتجة للسلع و الخدمات، الذين لا تتجاوز أعمارهم 40 سنة حيث يعادل مبلغ الاستثمار أو يقل عن 10 ملايين دينار.

2) الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار جهاز الوكالة:

- يستفيد الشاب المستثمر من إعانات مالية و امتيازات جبائية أثناء مرحلة الانجاز، و تكون على شكل إعفاءات أثناء مرحلة استغلال مشروعة.
- تمنح هذه الامتيازات سواءا أثناء مرحلة الإنشاء أو مرحلة توسيع قدرات الإنتاج.
- الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة فلي مرحلة التوسيع تخص فقط المساهمات الجديدة و تحدد الحصة النسبية بالمقارنة مع المساهمات الإجمالية.

الإعانات المالية:

- القرض غير مكافئ.
- قرض غير مكافئ، إضافي عند الحاجة بالنسبة للتمويل الثلاثي.
- التخفيض بنسبة 100% على معدل نسب الفوائد البنكية بالنسبة للتمويل الثلاثي.

الامتيازات الجبائية: تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ/ في مرحلة انجاز المشروع:

- الإعفاء من رسم نقل الملكية بمقابل مالي على الاكتسابات العقارية في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات.
- تطبيق نسبة مخفضة ب 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة و الداخلة مباشرة في انجاز الاستثمار.

ب/ في مرحلة استغلال المشروع:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و البناءات الإضافية لمدة 3 سنوات، 6 سنوات، 10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ انجازها.

- إعفاء كامل لمدة 3 سنوات، 6 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ استغلالها من الضريبة الجغرافية الوحيدة (IFU) أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول.
- عند انتهاء فترة الإعفاء المذكرة أعلاه يمكن تمديدها لسنتين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الامتيازات الممنوحة و المطالبة بالحقوق و الرسوم الواجب دفعها.

كيفية تمويل المشروع: يوجد نوعان من التمويل و هما:

1) التمويل الثنائي:

التركيبة المالية: في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية:

- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[24].

الهيكل المالي للتمويل الثنائي:

المستوى (1)

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة انساج)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000دج	%29	%71

المستوى (2)

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة انساج)	المساهمة الشخصية

(24) . المرجع نفسه.

من 5.000.001دج إلى 10.000.000دج	%28	%72

2) التمويل الثلاثي:

التركيبة المالية: يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و يتكون من:

- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر.
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% و يتم ضمانة من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع[25].

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي:

المستوى (1)

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة انساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000دج	%29	%1	%70

(25) .منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، عين الدفلى، 2019.

المستوى (2)

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة انساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.001دج إلى 10.000.000دج	%28	%2	%70

تخفيض نسب الفوائد البنكية:

تخفض نسبة فائدة القرض البنكي ب 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%)

الإعانات المالية: تمنح لشباب أصحاب المشاريع ثلاث قروض إضافية:

- قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة = 500.000دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.

- قرض بدون فائدة للكراء يصل إلى 500.000دج.

- قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000 دج لإعانة من اجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء، محامون...) لإنشاء مكاتب جماعية.[26]

مسار إنشاء مؤسسة مصغرة:

- التحسيس و الإعلام، حصول الشاب على كافة المعلومات الخاصة بالجهاز من مرافقة تكوين، امتيازات و فرص الاستثمار، و ذلك عن طريق حضور إحدى التظاهرات التي تنظمها الوكالة بصفة دورية أو غير الاطلاع على بوابة الرقمية للوكالة أو التقرب المباشر من إحدى فروع و ملحقات الوكالة التي تغطى كافة التراب الوطني.

– تكوين فكرة المشروع:

(26) .منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، عين الدفلى، 2019.

إن فكرة المشروع يجب أن تكون نتيجة الدراسة و التقصي الناجع لفرص الاستثمار، و كذا توافقها مع مؤهلاتكم (العلمية أو المهنية) و قدراتكم على تجسيدها.

– التسجيل عبر البوابة الالكترونية:

بعد تعيين المشروع المراد إنشائه و كذا العتاد الواجب اقتنائه، يمكن للشاب الدخول إلى الموقع الالكتروني للوكالة قصد مباشرة عملية التسجيل الالكتروني عبر إدراج كافة البيانات المتعلقة بشخصه، شركائه إن وجدوا و مؤسسته.

دراسة المشروع و مخطط الأعمال:

بعد إتمام مرحلة التسجيل تبدأ مرحلة التعمق في دراسة المشروع و عملية انجاز مخطط الأعمال مبعد دعوتكم من طرف الوكالة، بمعية الإطار المكلف بموافقة مشروعكم من خلال جمع كل المعلومات اللازمة فيما يخص:

- العتاد المراد اقتنائه.
- مقر النشاط و لاسيما محيط المؤسسة المصغرة المراد إنشاؤها.
- الدراسة المالية.
- دراسة التسويق.
- اختيار التقنيات.
- الموارد البشرية.

تقييم المشروع أمام لجنة انتقاء و اعتماد و تمويل المشاريع:

خلال هذه المرحلة يقومون الشباب المستثمرين بعرض مشروعهم أمام لجنة انتقاء و اعتماد و تمويل المشاريع، لدراسته و الفصل فيه سواء بالقبول أو التأجيل أو الرفض المعلل.

- حالة القبول: إيداع ملفكم الإداري و المالي.

- حالة التأجيل: عليكم برفع التحفظات الموضوعية من طريف اللجنة من اجل إعادة عرض المشروع مرة أخرى أمام اللجنة.
- حالة الرفض: يمكنكم تقديم طعن لدى الملحقة في غضون 15 يوم بعد الحصول على قرار رفض اللجنة.

– الموافقة البنكية و الإنشاء القانوني للمؤسسة المصغرة.

- يودع ملفكم لدى البنك فيما يخص التمويل الثلاثي من طرف ممثل الوكالة للحصول على الموافقة البنكية.
- بعد الحصول على الموافقة البنكية، انتم ملزمون بالقيام بالإنشاء القانوني لمؤسستهم المصغرة.

– تكوين الشاب المستثمر.

قبل تمويل المشروع، يجب عليكم إتباع تكوين فيما يخص تقنيات تسيير المؤسسة المصغرة، الذي تتكفل به الوكالة داخليا عن طريق مكونيها.

– تمويل المشروع

بعد الإنشاء القانوني للمؤسسة المصغرة و إتمام الإجراءات تقوم الوكالة بتمويل مشروعكم.

– انجاز المشروع و الدخول في مرحلة الاستغلال:

بعد تمويل المشروع من طرف الوكالة و إتباع كل الإجراءات المعمول بها بخصوص هذه المرحلة، يجب عليكم الحصول على العتاد و تركيبة لمباشرة النشاط.

المطلب الثالث: علاقة التنمية بالاستثمار

يعتبر تحقيق التنمية احد الأهداف الأساسية في كل مجتمع من المجتمعات غير أن تحقيق التنمية لا يمكن أن تتم بمعزل عن القيام بالاستثمارات في شتى الميادين، لذلك فإن التنمية أي قطاع من القطاعات

الاقتصادية يتم من خلال توجيه الاستثمارات إلى ذلك القطاع، و تقديم التسهيلات كافة التي من شانها الإنفاق و حشد الأموال في هذا القطاع لتأمين الاحتياجات الاستثمارية اللازمة للعمل في هذا القطاع فيرتفع من جراء ذلك أداؤه و تزداد عوائده و يشهد تطورا في خدماته كما و نوعا.

و من المؤشرات التي تبين الدور التنموي للاستثمارات ما يلي:

1) الإنفاق على تأمين التكنولوجيا المتطورة التي تؤدي إلى تقليل التكاليف و تقديم الخدمات و المنتجات ذات النوعية عالية الجودة.

2) حل مشكلة و الجهل و الفقر من خلال تشغيل القوى العاملة و تأمينها و إعدادها و تدريبها على نحو يتوافق مع التكنولوجيا المستخدمة.

3) تحسين وضع الميزان التجري و وضع ميزان المدفوعات من خلال الحد من المستوردات و زيادة الصادرات.

4) إمداد القطاعات الأخرى بمخروجات احد القطاعات لكي يسهل عمليها و يسرع في تطورها.

و يؤكد العديد من الاقتصاديين بأن الاستثمار يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمال الذي يعد الأساس لأي تقدم اقتصادي، ذلك أن زيارة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية و من ثم زيادة قدرة المجتمع على إنتاج المزيد من السلع و الخدمات مما يترتب على ذلك زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع و زيادة قدرة الاقتصاد الذاتية على التطور باستمرار.

و لقد أكدت النظريات الاقتصادية على دور الاستثمارات في التنمية، فمنها من أشار إلى ضرورة سير الاقتصاد بشكل متوازن عن طريق توزيع الاستثمارات على جميع القطاعات بشكل متوازن (النمو المتوازن)، و هناك من أشار إلى ضرورة تركيز الاستثمارات في القطاعات القائدة او الرائدة (هيرشمان) أي القطاعات التي لها تشابكات أمامية و خلفية تكون نقطة انطلاق في المستقبل لتنمية باقي القطاعات، إذ سرعان ما ينتشر تأثير هذه الاستثمارات على القطاعات الأخرى مستفيدة من إنتاجه أو يستفيد هو من خلال إنتاجها (النمو غير المتوازن).

إن الاستثمارات تشكل إحدى الوسائل الفعالة في تغيير الهيكل الاقتصادي في التوازن الحركي للاقتصاد كما أن النمو الاقتصادي يعتمد عدة متغيرات[1].

من خلال دراستنا في هذا الفصل للتنمية في الجزائر استخلصنا أن الجزائر تعاني مجموعة المشاكل و العراقيل تؤدي إلى عرقلة الاستثمار فيها و هذا ينعكس سلبا على التنمية في جميع الميادين، حيث يؤثر على الاقتصاد الوطني و بتالي انخفاض النشاط التنموي لأن التشغيل معناه الاستثمار، إذ أن التنمية تعتبر عملية اقتصادية تستهدف التحسين المستمر و تحقيق الرفاهية للجميع، حيث أن كل دول العالم الثالث و من بينها الجزائر، تسعى إلى تحقيق تنمية بمختلف أنواعها سواءا كانت اقتصادية، محلية، ثقافية، سياسية أو حتى اجتماعية من أجل الارتقاء بمستوى معيشتها و تحقيق التقدم و التطور و محاولة الاقتداء بالدول المتقدمة.

(1) مروان شموط، كنجو عبود كنجو ، أسس الاستثمار ، مصر، الشركة العربية المتحدة ، لتسويق والتوردات لنشر والتوزيع ، 2008، ص 28-27

تعتبر ولاية عين الدفلى من بين الولايات التي تتميز بطابعها الفلاحي بامتياز وهذا لامتلاكها أراضي زراعية ومساحة شاسعة بالإضافة إلى مناخها المعتدل وتربتها الخصبة ،إذا أن عين الدفلى لديها إمكانيات وقدرات في العديد من المجالات سواء كانت مادية ،مالية أو حتى بشرية ،وهذا ما يؤهلها للقيام بعملية الاستثمار ، حيث قدمت الدولة الجزائرية حوافز للمستثمر الأجنبي من اجل القيام بالاستثمار في البلاد فكان لمؤسسة السويدي المصرية دور كبير في تحقيق الاستثمار بين الطرفين وهذا من أجل النهوض بالاستثمار الأجنبي وذلك لتحقيق تنمية وطنية والقضاء على عدة مشاكل من بينها مشكلة البطالة ومن هذا التقديم نتطرق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: خصوصيات ولاية عين الدفلى.

–المطلب الأول: العامل الجيوستراتيجي.

–المطلب الثاني: العامل الديموغرافي.

المبحث الثاني: تقديم عام عن مؤسسة السويدي للكابلات.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة السويدي والفرع الموجود بعين الدفلى.

المطلب الثاني: إعطاء نظرة عامة حول صناعة الكابلات بالمؤسسة السويدي.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية السويدي.

المبحث الثالث: دور الاستثمار في تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

المطلب الاول: الهيكل التنظيمي لمؤسسة السويدي.

المطلب الثاني: النظام الداخلي لمؤسسة السويدي.

المطلب الثالث: علاقة الجزائر بمصر في إطار الاستثمار.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة السويدي للكابلات بعين الدفلى.

المبحث الأول: خصوصيات ولاية عين الدفلى.

تعتبر ولاية عين الدفلى من أهم الولايات بالجزائر وذلك لموقعها الإستراتيجي وطابعها الفلاحي الممتاز، كما أنها تتميز بعدة عناصر أخرى وهذا ما سنعرضه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: العامل الجيوستراتيجي:

الموقع والمساحة، ولاية عين الدفلى تقع على بعد 150كلم من الجزائر العاصمة، أنشأت جراء التقسيم الإداري الجديد، تتربع على مساحة تقدر ب 4260 كلم، يحدها من الشمال ولاية تيبازة ومن الشمال الشرقي ولاية البليدة والشرق ولاية المدية ومن الغرب ولاية الشلف ومن الجنوب ولاية تيسمسيلت، وهي تضم 14دائرة و36 بلدية.

- **التضاريس**: توزع التركيبة الجغرافية كالأتي:
  - 1193كلم جبال.
  - 1150كلم هضاب.
  - 1619كلم سهول.
  - 298كلم تضاريس مختلفة منها 70بالمئة تضاريس متعرجة.

-المناخ: يسود مناخ البحر الأبيض المتوسط، والذي يمتاز بمناخ قاري (حار صيفا وبارد شتاءا).[1]

المطلب الثاني: العامل الديموغرافي.

توزيع السكان لولاية عين الدفلى سنة 2018:

يتمركز عدد السكان في ولاية الدفلى عبرى كامل ارجائها، حيث نجد ان لكل دائرة ما يميزها عن الدائرة الأخرى، باعتبار ان دائرة عين الدفلى تتمركز في وسط الولاية ، إذ نجد دائرة العطاف والروينة على الجهة الغربية لها ، ودائرة الخميس في الجهة الشرقية اما على الجهة الجنوبية فنجد دائرة بطحية وفيما يخص الجهة الشمالية فنجد دائرة العامرة، إضافتا الى ان الكثافة السكانية للولاية بدلالة الدوائر 899063، نجد سكان المدينة فيها 399038 أي بنسبة 44.38 %، اما سكان الريف فيبلغ عددهم 500025 بالنسبة 55.62%، ويبلغ عدد الإناث لولاية عين الدفلى 442771 اما عدد الذكور فنجد 456292 .

[1]–مكتب الإحصائيات، مديرية المصالح الفلاحية بولاية عين الدفلى.

وما يمكن ملاحظته من خلال الجدول ان هناك تذبذب في تمركز عدد السكان حيث نجد الكثافة السكانية تختلف من دائرة الى أخرى، تستقر على مستوى دائرة عين الدفلى 66844 بالنسبة لسكان المدينة وما يقارب 80.46 % اما بالنسبة لسكان الريف يبلغ عددهم 16232 أي بالنسبة 19.54 % وما يمكن قوله في هذا السياق ان تمركز السكان يرجع الى أسباب معينة أهمها، توفر الخدمات بكل أنواعها ولاية عين الدفلى مركز للاستقطاب، نجد فيها الحي الإداري.

دائرة العطاف وتبركانين: الكثافة السكانية لكل من العطاف وتبركانين تبلغ على النحو التالي 85090 حيث تبلغ نسبة سكان المدينة 45.98% وسكان الريف يبلغ عددهم 45963 أي بالنسبة 54.02 %وهذا راجع الى وجود خدمات على مستوى دائرة العطاف على عكس ما نجده في دائرة تبركانين وراجع أيضا الى موقع استراتيجي لدائرة العطاف، انظر الملحق رقم -1-

المبحث الثاني: تقديم عام عن مؤسسة السويدي.

سنحاول في هذا المبحث إعطاء صورة عامة حول مؤسسة السويدي للكابلات الكهربائية بعين الدفلى والتي محل دراستنا وذلك من خلال النقاط التالية:

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة السويدي وفرعها الموجود بعين الدفلى.

أ) التعريف بمؤسسة السويدي للكابلات:

لقد تأسست السويدي للكابلات عام 1984، وهي من اكبر الشركات المستثمرة في الجزائر، ولها فروع في العديد من الولايات، كما أنها من أقدم المجموعات الصناعية التي شهدت نجاحا في الشرق الأوسط وإفريقيا، تختص هذه المؤسسة في توريد الاتصالات السلكية واللاسلكية وتنفيذ المشاريع الجاهزة والمؤثرة في طاقة الرياح، تتكون السويدي من 23 وحدة إنتاجية في12بلد مختلف، تصل منتجاتها إلى 110في جميع أنحاء العالم.

ب) التعريف بالفرع الموجود بولاية عين الدفلى.

يقع فرع السويدي للكابلات في المنطقة الصناعية لولاية عين الدفلى غرب الجزائر العاصمة، تبعد عنه حوالي 150كلم، تحدها من الشمال السكة الحديدية ومن الجنوب مؤسسة التصدير والاستيراد، ومن الغرب مؤسسة قنوات صرف المياه والري، ومن الشرق مؤسسة نفطال أنشأت السويدي للكابلات منذ عام 2006 وبدأت نشاطها في أكتوبر 2008وهو يغطى حوالي 5هكتار من الطاقة الإنتاجية تقدر ب 25000من الكابلات والنحاسة والألمنيوم بما ذلك الكابلات ذات الجهد المنخفض وكابلات أجهزة النقل.

- يضع الفرع قوة بشرية تقدرب700عامل منهم أعوان التنفيذ أعوان التحكم إطارات سامية والمدراء.[2]

المطلب الثاني: إعطاء نظرة عامة حول مراحل إنتاج الكوابل الكهربائية بمؤسسة السويدي.

يتم استخدام مواد الخام الرئيسية في الإنتاج والتي تتمثل في بكر المعادن (الألمنيوم أو النحاس) أو مواد عازلة مثل بي في سي واكس آل بي وهناك مراحل عديدة لإنتاج الكابلات وسنوجزها في مايلي:

[2] ولاية عين الدفلى، مقابلة مع زوهير بوعمران، مسؤول التدريب، دراسة ميدانية عن مؤسسة السويدي للكابلات الكهربائية، الأحد 12 ماي 2019.

1)– السحب: ونقصد بها تقليل قطر السلك عن طريق الشد على البارد وعموما تتم عملية السحب بوضع السلك على بكرات وفليرات تقوم بتقليل القطر تدريجيا للوصول الى القطر المطلوب، وتنقسم أنواع ماكينات السحب الى ماكينات سحب سميك أو متوسط أو رفيع، ويكون السلك المعد للسحب، في ماكينات السحب الرفيع من إنتاج ماكينات السحب المتوسط، وتقوم ماكينات السحب الرفيع بسحب 07 أسلاك بينما تقوم ماكينات السحب والسمك بسحب سلك واحد، ولكل ماكينة تقرير يومي للإنتاج موضحا به الكمية المنتجة وعدد ساعات التشغيل والأعطال.

2)–مرحلة الجدل: وهي تجميع الأسلاك المسحوبة للوصول الى الجهد المطلوب وتوجد عدد من ماكينات الجدل تندرج في عدد الأسلاك المجدولة من 07الى 37الى 61 ويتم توزيع أوامر التشغيل على كل ماكينة حسب عدد الأسلاك المجدولة لتقليل تكلفة الإنتاج، ويكون الجدل على شكل مخروطي أو مستدير حسب طلب العميل.

3)– مرحلة العزل: بعد استلام المواصلات من قسم السحب والجدل تتم عملية العزل وذلك عبر المراحل التالية:

أ/– مرحلة العزل: وهي إعطاء الموصل طبقة عازلة عن الأجواء والمؤثرات المحيطة أو فصل الموصل عن الموصلات الأخرى المجمعة معه في نفس الكابل، ويتم العزل باستخدام مادة أل بي في سي و مادة اكس آل بي أي، وذلك عن طريق التسخين بواسطة ماكينات العزل والتي توجد منها عدة ماكينات، كما يمكن تشكيل العزل سب الشكل الهندسي للموصل سواء كان مجدول مخروطي أو مجدول دائري أو مصمت، وعادة ما تكون الألوان النمطية للعوازل بالكابلات أربعة ألوان نمطية وقد تكون ألوان أخرى حسب طلب العميل وهموما تقوم هذه المرحلة بعزل المواصلات ذات الجهد المنخفض فقط .

ب/– مرحلة البطانة: وتعني وضع مادة فاصلة بين الغلاف العازل ومادة التسليح والهدف منها حماية مادة العزل من تجريحات مواد التسليح.

ج/– مرحلة الغلاف: وهي العملية النهائية للمحافظة على الكابل من المؤثرات الخارجية وتختلف نوعيات الغلاف سب ظروف استخدامها فهناك أغلفة مقاومة للحرارة وأغلفة مقاومة للماء وأغلفة مقاومة للقوارض.

4/– مرحلة التجميع والتسليح: بعد عملية العزل يتم استلام الموصل المعزول لتجميعه وتسليحه ويمكننا التعرض لكل من العمليتين بشكل منفصل كما يلي:

1-التجميع: وهي عملية دمج أكثر من موصل معزول داخل كابل واحد مع المحافظة على الشكل الدائري للكابل إضافة إلى مادة الفيلر بين الموصلات المعزولة، ثم إحاطتها بشريط من نفس المادة لإرسالها إلى قسم التسليح أو إلى قسم العزل لوضع الغلاف مباشرة في حالة عدم وجود تسليح.

2- التسليح: ونقصد بها إضافة حماية للكابلات سواء حماية أرضية عن طريق الحماية بالشريط المعدني، أو حماية تحت البحار عن طريق الأسلاك بعد عملية التسليح يسلم الكابل إلى قسم العزل لإضافة الغلاف.[3]

المطلب الثالث: أهداف وأهمية مؤسسة السويدي لصناعة الكوابل.

أ/ أهداف المؤسسة:

هناك عدة أهداف تسعى مؤسسة السويدي إلى تحقيقها وهي كالآتي:

- تطوير وترقية الكوابل كما ونوعا.
- المحافظة على صحة وأمن الموظفين.
- زيادة الأرباح والحصة السوقية.
- إمكانية استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة.
- تشغيل الشباب والمساهمة في امتصاص البطالة.
- المصداقية والاحترام والولاء لعملائها (زبائنها).
- المحافظة على النظافة البيئية والتقليل من مسببات التلوث.
- تسويق منتجاتها بجودة عالية.
- اكتساب الخبراء في مجال صناعة الكابلات بدلا من الخبراء الأجانب.
- الاستخدام الأمثل والفعال للموارد الطبيعية.
- تدريب العمال لاكتساب مهارات عالية بدل استرادها من الخارج.
- تدعيم الاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية.
- الربح السريع للعملة الصعبة.[4]

[3] المرجع نفسه.

ب) أهمية السويدي في العديد من النقاط نلخصها فيما يلي:

- تعتبر السويدي من أهم الشركات في إفريقيا والناشطة في مجال الكابلات وصناعة المنتجات الكهربائية والخدمات ذات الصلة.
- التخفيف من البطالة.
- قدرة السويدي على التنافس مما يسمح لها بالدخول في أسواق جديدة.
- تشجيع الاستثمار في الجزائر.
- تمويل العملاء لمختلف الاحتياجات من مجال صناعتها.
- مساهمتها في الاقتصاد الوطني.
- استفادة اليد المحلية من الخبرة الأجنبية.
- تقليص فتوراة الكابلات المستوردة من الخارج.

المبحث الثالث: دور الاستثمار في تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

تتمتع الجزائر بجملة من المؤهلات التي تمكنها من استقطاب الاستثمار الأجنبي وتحسين موقعها في إطار الاقتصاد والعمل على إخراجها من دائرة التقييد وتحقيق تنمية على المستوى المحلي وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لمؤسسة السويدي.

يتوقف نجاحاي مؤسسة على مدى حسن اختيارها للهيكل التنظيمي الذي يلائم ويوافق حجم نشاطها وتوزيع مهامها دون أن تهمل جانب التنسيق فيما بين مختلف هياكلها والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة السويدي.

[4] المرجع نفسه.

الشكل رقم (1) : يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة السويدي .

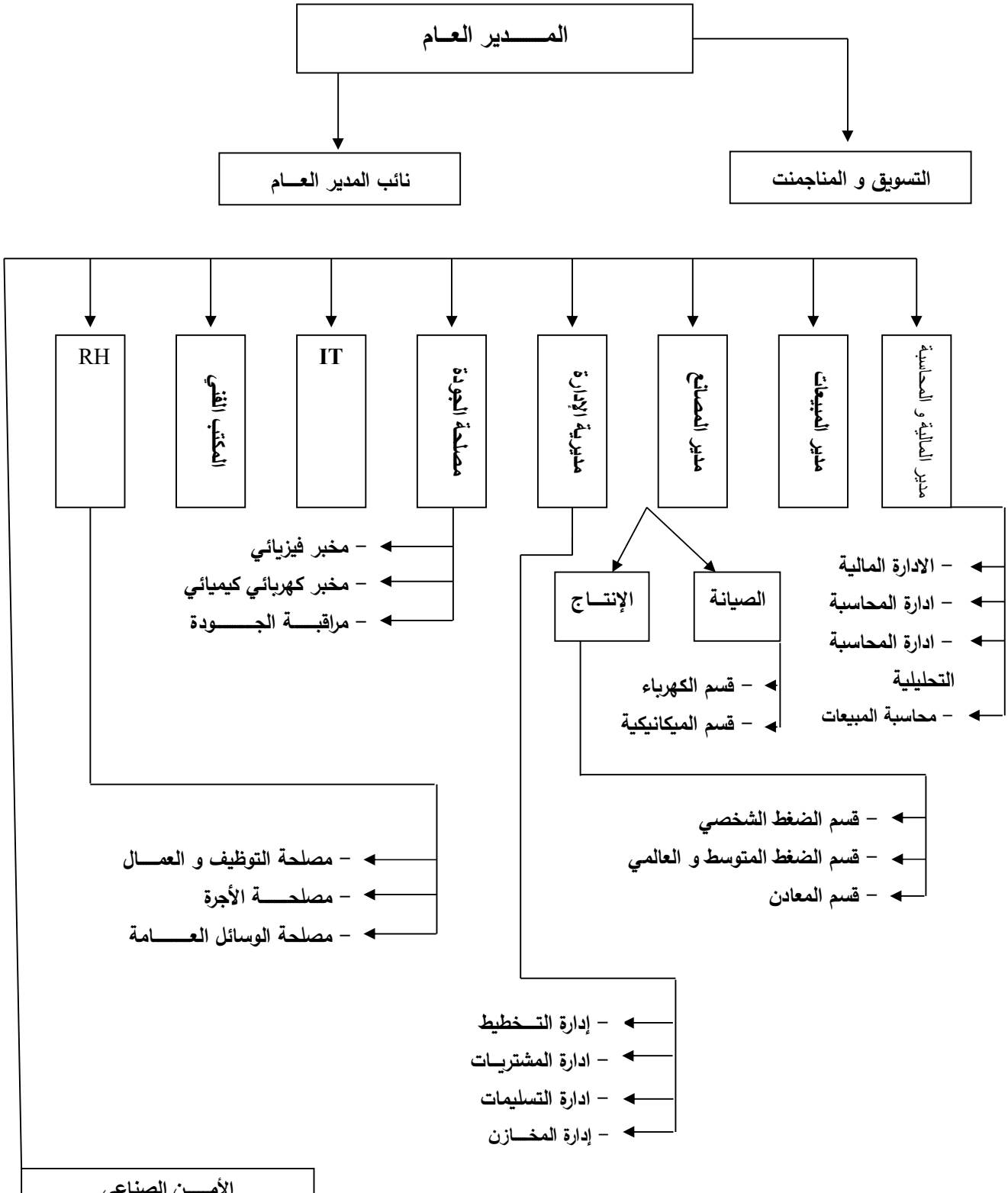

المصدر : مؤسسة السويدي لكابلات الكهربائية بعين الدفلى

- **شرح الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي للسويدي.**

ويتضح لنا من خلال الشكل ما يلي:

- **المدير العام: والذي** يعتبر أعلى سلطة في المؤسسة وهو يشرف على مهام الأقسام وأنشطة المؤسسة ويتبعها مباشرة.
- **التسويق والمناجمنت:** تقوم هذه المصلحة باستقبال مسؤولي المؤسسات و الزبائن ويتم التعاقد معهم حول شروط الشراء.
- **نائب المدير العام:** ويتبعه المديريات التالية:

مدير المحاسبة والمالية.

مدير المبيعات.

مدير المصنع.

أ/**–مدير المالية والمحاسبة:** ويقوم بالإشراف ومتابعة المهام بالشكل المسموح والمطلوب وتتمثل مهام المصلحة في:

1–إدارة المالية: مهمتها الأساسية هي التقدير بين التكاليف والأرباح.

2/**–إدارة المحاسبة:** تقوم بضبط عمليات المؤسسة المحاسبة والمالية وفق المخطط المحاسبي الوطني.

وإعداد الفواتير وتقديمها لقسم المالية.

3/–قسم المحاسبة التحليلية: يقوم هذا القسم بتحليل كل دورة إنتاجية وكذا التنسيق بين مختلف الإدارات فيما يخص المسائل المالية.

4/–محاسبة المبيعات: وهنا يقوم بمحاسبة المبيعات بتنفيذ عمليات البيع الصادرة عن قسم التسويق بحيث تتأكد من أن الكمية المطلوبة جاهزة للتسليم كما ونوعا.

- **مدير المبيعات:** يقوم مدير المبيعات بتنفيذ عملية البيع.
- **مدير المصنع:** ويقوم بمتابعة المصالح التالية:

- **الصيانة:** وتقوم بصناعة الآلات والمعدات لضمان استمرا نشاط المؤسسة ويضم الأقسام التالية:

- قسم الكهرباء.
- قسم الميكانيكية.
- **الانتاج:** يقوم بإنتاج الكابلات الكهربائية بمختلف أنواعها وهذا بتوفير المخزون كعينة دائمة بشكل ضروري أما الباقي يتم إنتاجه حسب الطلب ويضم:

- قسم الضغط المنخفض.
- قسم الضغط المتوسط العالي.
- وقسم المعادن.

- **مديرية الإدارة:** وتضم الادارات التالية:

1)–ادارة التخطيط: يقوم هذا القسم بتخطيط البرامج الإنتاجية، أي تحديد نوع الكابلات وترتيب تاريخ انتاجها حسب الطلب، بالإضافة الى متابعة توفر الموارد اللازمة للإنتاج.

2)– ادارة المشتريات: تهتم هذه الإدارة بتزويد المؤسسة باحتياجاتها المادية والعمل على اقتنائها داخليا (محليا) أو من الخارج (قطع الغيار، الآلات، تجهيزات...).

3)– ادارة التسليمات: تهتم هذه الادارة بتسليم البضاعة الى الزبائن وذلك بعد تلقيها الأوامر الطلب والتنسيق مع مصلحتي المبيعات وادارة المخازن.

4)– ادارة المخازن: تقوم هذه الادارة بتخزين البضائع للتسليم الى الزبائن وبقية البضاعات في المخزن.

- **مصلحة الجودة:** يهتم هذا القسم بجودة المنتوج ونوعيته ويتكون من:

- المخبر الفيزيائي.
- المخبر الكهربائي الكيميائي.
- مراقبة الجودة.

- **مصلحة الإعلام الآلي:** تهتم هذه المصلحة بالاتصال والتعامل على تنظيمه بين مختلف الإدارات كما انها تختص بإعداد البرمجيات وحفظ الملفات المكتب الفني.
- **مصلحة الموارد البشرية:** نعتبر هذه المصلحة المركز الرابط بين مختلف إدارات المؤسسة وتتضمن التنسيق بين مختلف أنشطتها، حيث تقوم بتسيير مصالح العمال من الناحية الإدارية والاجتماعية والمالية وهي تتكون من ثلاث أقسام.

1- مصلحة التوظيف والعمال: تقوم باختيار الأشخاص ذوي الكفاءة والخبرة المهنية.

2- مصلحة الأجرة: تحدد الأجور والرواتب للعمال وغيرهم.

- مصلحة الوسائل العامة: وهي المشرفة على تجهيزات النقل والمعدات .

- **الأمن الصناعي**: مهمته توفير الحماية والأمن والسلامة للعاملين بالمؤسسة والمصنع ككل.[5]

المطلب الثاني: النظام الداخلي لشركة السويدي.

سنوضح من خلال هذا المطلب الهيكل الإداري لمؤسسة السويدي.

1)- التسليمات والمخازن وخدمة العملاء:

تختص إدارة المخازن بعملية تخزين المواد الخام وقطع الغيار والمنتج النهائي وتختص إدارة التسليمات بعملية تسليم المنتج النهائي للعميل، ويمكن تقسيم أعمال إدارة المخازن والتسليمات وخدمة العملاء للآتي:

أ)-المواد الخام وقطع الغيار: يتم طلب مواد الخام أو قطع الغيار بعد نزول رصيد المخزون الى الحد الأدنى من الرصيد المفترض الاحتفاظ به وعمل جرد للموجود منه فعلا، بعد ذلك يتم مراجعة المخزون منه لدى الشركات الأخرى وإذا لم يوجد مخزون منه يتم طلب شراء وتتولى إدارة المشتريات المحلية والخارجية وإذا لم يوجد مخزون منه يتم طلب شراء وتتولى إدارة المشتريات المحلية والخارجية عملية شراء المنتج، وبعدما يقوم المورد بتوريد المطلوب الى المخزن لابد من توافر فتورة او مذكرة صرف بضاعة من المورد المذكور بها رقم طلب الشراء، ثم يتم عمل محضر فحصا عن طريق الإدارة الطالبة و إدارة الجودة بعد ذلك يتم عمل إذن إضافة للصنف ترسل نسخة منه لرئيس الحسابات، ويتم الصرف من المخازن بناء على أوامر التشغيل للإنتاج ويمكن الصرف من المخزن للشركات الشقيقة على سبيل البيع او الافتراض وذلك بسعر التكلفة، ويتم إرسال نسخة من أوامر الصرف للحسابات.

ويتم تخزين المواد الخام داخل مبنى المصنع في منطقة مفتوحة، ماعدا بكرات الصلب تخزن في ساحة المصنع وبالنسبة لقطع الغيار فهي داخل مخزن مغلق بالمصنع.

ب) - **المنتج النهائي**: بعد استلام طلب الشراء من العميل عن طريق قسم المبيعات تقوم إدارة التسليمات بمراجعة الرصيد الموجود من المنتج بالمخزون، ويتم عمل أمر تصنيع للجزء الغير موجود من المنتج ويسلم أمر التصنيع لإدارة المواصفات الفنية لتقوم بعمل المنتج في منطقة الحجز

[5] ولاية عين الدفلى، مقابلة مع زوهير بوعمران ، مسؤول التدريب، دراسة ميدانية عن مؤسسة السويدي للكابلات الكهربائية، 14 ماي 2019 .

Hold Area إلى أن يتم معالجته وفي حالة عدم أمكانية المعالجة بعامل كمخلفات إنتاج (سكراب).

5)–الادارة المالية ومحاسبة التكاليف:

1–مراقبة المخزون:

أ–إذن الإضافة: يتم عمل الإذن بعد الاستلام النهائي واستيفاء الفحص اللازم للصنف بما في ذلك فحص الجودة، ويتم إدخال إذن الإضافة عن طريق أمين المخزن ثم يتم عمل القيد بواسطة الحسابات العامة ويرفق مع إذن الإضافة محضر فحص واستلام ونسخة من فاتورة الشراء واذن التسليم وكارت ميزان ان وجد، ويتم عمل إذن الإضافة من ثلاث نسخ: نسخة لمراقب المخزون، ونسخة لأمين المخزن ونسخة لحسابات التكاليف ويتم مراجعة اذن الاضافة عن طريق محاسبة التكاليف.

ب–اذن الصرف: عند الصرف لجهات خارجية او شركات شقيقة على سبيل البيع او الاقراض يتم معاملة ذلك معاملة فاتورة البيع، أما عند الصرف للإنتاج بعد استلام أمر التصنيع من ادارة التسليمات ومروره بالمكتب الفني وإدارة التخطيط وتوزيع أوامر التشغيل وتتم مراقبة الكميات المنصرفة لأوامر التشغيل عن طريق أمين المخزن.

وتتم عملية جرد المخزون في نهاية كل عام بالإضافة على عدة مرات من الجرد الفجائي خلال العام.

2–التسعير: بعد استلام طلب عرض الأسعار من إدارة المبيعات يقوم المكتب الفني بالضم لقائمة المواصفات الفنية TDS والتي تتضمن بيان بالمواد المطلوب إنتاجها (كميات المعادن و العوازل والبكر والخشبية فقط) وتقوم حسابات التكاليف بعمل بيان بالكميات المطلوبة وأسعارها معتمدة في ذلك على أسعار المخزون، وعن طريق قسم الإنتاج يتم تحديد ساعات العمل والتكلفة الغير مباشرة للتصنيع، وتقوم حسابات التكاليف بعمل نموذج تسعير للعقد مرفق معه بيان بالكميات المستخدمة في الإنتاج وأسعارها موضح بها الظن لكل معدن، ويرفق أيضا معه التكاليف الغير المباشرة للتصنيع ممثلة في تكلفة التشغيل بالساعات والمبالغ حسب الماكينة المستخدمة في الإنتاج ولا تشمل قائمة التسعير اية مصروفات تسويقية أو إدارية وتقوم إدارة المبيعات بوضع هامش الربح المناسب.

مستوردة او محلية لضمان عدم توفق أي مرحلة من مراحل الإنتاج كما تقوم بتوزيع أوامر التشغيل لكل قسم ومعدة من كل عقد.

ب/–مرحلة التخطيط: وهي تحديد الطاقة الإنتاجية للمصنع، وتقوم الإدارة بعمل خطة شهرية ويتم تحديد الطاقة المتاحة من عملية السحب حيث أنها أول العمليات الإنتاجية، وبناء عليها يتم عمل الخطة الإنتاجية لجميع مراحل الإنتاج، وفي حالة ما تكون أوامر التشغيل أعلى من الطاقة المتاحة فيتم إعطاء أمر التصنيع الى أحد مصانع الشركات الأخرى او تعديل خطة التسليم بالإنفاق مع العميل او شراء السلك مسحوب.

ج/– مرحلة التنفيذ: وتتم متابعة مرحلة التنفيذ يوميا ومطابقة المنتج فعلا من كل ماكينة مع أمر التشغيل، وكذلك متابعة ورود الخامات في مواعيدها.

د/– مرحلة المتابعة: وهي عمل تقرير شهري للإنتاج الفعلي مقارنا مع خطة الإنتاج الشهرية.

4–ادرة الجودة: وتنقسم هذه الإدارة الى قسمين رئيسيين وهما: قسم الاختبارات الفيزيائية وقسم الاختبارات الكهربائية.

أ/– قسم الاختبارات الفيزيائية: تنحصر مهام هذا القسم في عملين رئيسيين الأول منها هو فحص مواد الخام الواردة فعند وصول مواد الخام للمخزن يتم عمل التسليم الابتدائي من المخزن ثم تقوم إدارة الجودة بعمل الفحص الفني الفيزيائي بقياس السمك او الصلابة او وزن ... ولا يمكن للمخزن الاستلام بشكل نهائي بدون فحص واعتماد قسم الاختبارات الفيزيائية بإدارة الجودة.

والجزء الثاني من قسم الاختبارات الفيزيائية هو مراقبة الجودة لمراحل الإنتاج فقبل الانتقال من مرحلة إنتاجية إلى مرحلة أخرى لابد من عمل فحص الجودة سواء كان الفحص ظاهري مثال تناسق الشكل سواء مخروطي او دائري، او قياس سمك الموصل المنتج ويمكن ايضا إرسال عينة منه للمعمل للفحص كما يتم مطابقة امر التشغيل مع المنتج الفعلي.

ب/– قسم الاختبارات الكهربائية: بعد إنهاء العملية الإنتاجية سواء بعد عملية التجميع او العزل او السحب حسب أمر التصنيع تقوم إدارة الجودة باستلام المنتج النهائية يتم عمل اختبار للجهد والمقاومة ويتم مطابقة نتيجة الفحص مع التقرير الفني للمنتج وفي حالة المطابقة يسلم المنتج إلى المخازن والتسليمات لإنهاء التسليم للعميل وفي حالة عدم المطابقة يتم وضع كود الصنف وتحديد المواصفات الفنية للمنتج ثم يتولى تسليمه لإدارة الإنتاج والتخطيط ليتم تصنيع المنتج، بعد التصنيع يتم استلام المنتج النهائي من الجودة ويخزن في ساحة التخزين بالمصنع والمقسمة بأرقام وحروف لتسهيل الوصول للبكرة المطلوبة ثم يتم الترتيب

مع العميل للاستلام وذلك حسب شروط التسليم الواردة بعقد البيع وذلك بعد مراجعة قسم المطابقات وحساب العملاء بالإدارة المالية.

والمفترض أن يكون هناك حد أدنى محتفظ به في المخزن من المنتجات النمطية ولكن في الوقت الحالي لا يتم نظرا للاستغلال الكامل لطاقة المصنع الإنتاجية في تصنيع طلبات الشراء الواردة من العملاء.[6]

المطلب الثالث: العلاقة الجزائرية المصرية في إطار الاستثمار.

بالرغم من الخلاف الموجود بين الدولتين الجزائر ومصر إلا أن الدولة المصرية قامت بالاستثمار في الجزائر من خلال إنشاء مؤسسة للكابلات الكهربائية وذلك بعدما قامت بدراسة السوق في المغرب العربي فوجدت أن الجزائر بحاجة إلى الاستثمار وإنها الدولة التي من خلالها تستطيع مصر تحسين اقتصادها وعلاقتها الخارجية ،حيث قدمت الجزائر عدة حوافز وامتيازات للمستثمر الأجنبي ،فوجد احمد السويدي (مؤسسة شركة السويدي للكابلات)إن بلد الجزائر للاستثمار ،فقام بتوسيع مؤسسة وذلك بإنشاء فرع على مستوى ولاية عين الدفلى التي تتميز بموقعها الاستراتيجي وكفاءة عنصرها البشري بالإضافة وجود الطريق السيار شرق غرب بجوابها .أكد مدير علاقات المستثمرين بشركة السويدي للكابلات "احمد الحمصاني "أن مصنع الجزائر يعد من أفضل مصانع الشركة ،حيث أشار بالقول "لا نواجه أي مشاكل في الجزائر ،ولدينا إعفاء ضريبي ثلاث سنوات ووصل إلى غاية خمس سنوات، "وقال أيضا "شركة السويدي أكبر شركة عربية منتجة للكابلات المستخدمة في نقل الكهرباء والاتصالات من حيث القيمة السوقية وصرح" أحمد الحمصاني "في مقابلة أجراها مع "رويترز" أن الشركة تسعى لإنتاج 300برج لتوليد طاقة الرياح مؤكدا أن استثمارات الشركة بلغت 434مليون دولار، وأوضح الحمصاني أن مصنع السويدي في الجزائر لا يواجه أي متاعب.

ورغم انه لم يتطرق بالتفصيل إلى رقم الأعمال الذي يحققه مصنع الجزائر إلا أن مدير علاقات المستثمرين بشركة السويدي قال وبنبرة متفائلة أن مصنع الجزائر من أفضل مصنعنا، ولا نواجه أي مشاكل هناك، بالإضافة إلى أن مؤسسة السويدي تساهم في تحقيق تنمية للبلاد (الجزائر) وذلك حسب الديوان الوطني للإحصائيات السويدي تغطى 30%من احتياجات السوق الجزائري.

تنسب مؤسسة السويدي للكابلات الكهربائية إلى الدولة المصرية باعتبار أن مؤسسها أحمد السويدي ذو جنسية مصرية ولتوضيح هذه المعلومة انظر الملحق رقم"01". [7]

[6] المرجع نفسه.

نستخلص مما سبق أن مؤسسة السويدي وبالرغم من أنها مؤسسة ليست عريقة إلا أنها استطاعت أن تحتل المرتبة الأولى في صناعة الكابلات، واستغلال الثروات الطبيعية بطريقة فعالة ورشيدة مما أمكنها من تسطير أهداف إستراتيجية مستقبلية وبروز أهميتها في الاقتصاد الوطني وفي مجال الاستثمار ككل.

تصنف السويدي ضمن المؤسسات الرائدة في الجزائر خاصة، وفي إفريقيا عامة، ولها هيكل تنظيمي متوازن ويظهر أن هناك تكامل بين أقسامه المختلفة.

[1] ولاية عين الدفلى، مقابلة مع زوهير بوعمران ، مسؤول التدريب ، دراسة ميدانية عن مؤسسة السويدي للكابلات الكهربائية ، 09 جوان 2019.

خاتمة:

إن الاهتمام الواضح الذي أبدته دول العالم بموضوع يعكس حقيقة مفادها أن هذه الأخير هو ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة والتفسير ذلك أن الاستثمار يعتبر أساس التنمية ، سواء كان محليا أو أجنبيا، حيث أن مسألة استمالته أصبحت من القضايا الضرورية والحاسمة، اذ اندفعت دول كل العالم الثالث (النامي) في سباق للبحث عن طرق وآليات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي لأنه يعتبر أحد آليات انتقال رؤوس الأموال وذلك نتيجة للدور الحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية، وبالتالي زيادة معدلات النمو والتشغيل ن بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له و أنماط التسيير المتطورة وتأهيل الموارد البشرية ، والجزائر واحدة من هذه الدول التي بدأت تعطي أهمية للاستثمار الخارجي (الأجنبي، وعملت على اتخاذ جملة من الإجراءات بهدف الاستثمار الأجنبي لاسيما في ظل توجهها نحو اقتصاد السوق، وبالتالي تركيزها على القطاع الخاص كأحد آليات الأساسية لتحقيق التنمية المنشودة بتقديمها حوافز مالية وتسهيلات تمويلية عبر كل ولاياتها من اجل المشاركة في تحقيق التنمية المحلية.

تعتبر الجزائر إحدى التي تسعى إلى تحقيق التنمية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث عملت على توفير الشروط اللازمة للاستثمار، فأرست العديد من القوانين والتشريعات التي تضمن من خلالها إجراءات تشريع عملية الاستثمار، كما عملت وطورت هذه القوانين والتشريعات أكثر بإنشاء مؤسسات مؤطرة للاستثمار وعلى رأسها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و أنشأت عدة مؤسسات تنادي بعملية الاستثمار الأجنبي ومن بينها مؤسسة السويدي التي من أصل مصري وقامت بالاستثمار في الجزائر وهذا قائم ضمن علاقة بين الطرفين (الجزائر– مصر) حيث تتواجد هذه المؤسسة على مستوى ولاية عين الدفلى و هذا راجع لموقعها الاستراتيجي إضافة إلى ذلك منح عدة امتيازات وحوافز من قبل الدولة الجزائرية للمؤسسة المصرية (السويدي للكابلات) ، ومن خلال هذه الدراسة نستنتج النقاط التالية:

- مساهمة الاستثمار في تحقيق التنمية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد.
- على الرغم من جملة التحفيزات والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي إلا أن هناك بعض المعوقات والعراقيل التي تقف في وجه عدا الأخير وتحول دون تحقيقه على أكمل وجه.
- لاستثمار الوطني في الجزائر له دور كبير في تحقيق التوازن الاقتصادي (أهداف التنمية الاقتصادية).
- توعية المواطنين بأهمية الاستثمار من خلال المساهمة الفعالة في ذات المجال.

- تشجيع وتطوير الشراكة فيما يتعلق بدور الإعلام والاستعانة بمختلف التكنولوجيات في مجال الإعلام والاتصال، باعتبار أن المعلومة لها أهمية بالغة في مجال الاستثمار.

1- الفرضية الاولى: ننفي صحة الفرضية الاولى وذلك راجع الى عدم المراقبة وتجميد الدعم من قبل الوكالات الخاصة بالاستثمار.

2- الفرضية الثانية: تأكد صحة الفرضية الثانية ويرجع ذلك الى العلاقة الجيدة التي تربط الجزائر بمختلف الدول الاجنبية.

3- الفرضية الثالثة: تنفي صحة هذه الفرضة نظرا لما تعاني منه المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من صعوبات تسيرية وتمويلية وتكنولوجية.

وخلاصة القول نجد ان الاستثمار لا يؤثر في كل الاحوال بالسلب على اقتصاد البلد، بل هناك تعايشا بين الايجابيات والسلبيات، الشيء الذي يدفعنا للبحث عن استراتيجية جديدة تهدفا الى جلب الاستثمار الاجنبي تحقيق التنمية والرفاهية وطموحات في غد أفضل.

وفي الاخير نرجو من المولى عز وجل ان يجعل عملنا هذا المتواضع في ميزان حساباتنا، وان نكون قد أصبنا بعضا من الصواب بداية من اختيار الموضوع وصولا الى الاحاطة والالمام بجوانبه المختلفة والحمد لله الذي بفضله الصالحات.

قائمة المراجع:

أ. الكتب:

- إبراهيم متولى، حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، الإسكندرية دار الفكر الجامعي، 2011.
- أحمد سمير أبو الفتوح، دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر، القاهرة المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع، ط1، 2015.
- أرشد فؤاد التميمي وأسامة عزمي، الاستثمارات بالأوراق المالية – تحليل وإدارة، الأردن دار المسيرة، ط1، 2004.
- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
- بن الضيف محمد عدنان، مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
- حربي محمد موسى عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، عمان، دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1993-1997.
- حسان هشام، منهجية البحث العلمي، قاهرة، عميد معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة، القاهرة، ط2، 2007.
- حسين عبد الحميد احمد رشوان، التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، الإسكندرية، سياسيا، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، 2009.
- حمدان محمد رفيق، التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية، عمان، منشورات جامعة القدس المفتوحة للنشر والتوزيع، ط1، 2001.
- خالد وهيب الرواي، الاستثمار، مفاهيم، تحليل، إستراتيجية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 1999.
- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة للنشر والتوزيع، 2006.
- الرداوي تيسير، التنمية الاقتصادية، سوريا، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، 1985.
- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2002.

قائمة المراجع

- سلاطنية بلقاسم، حسان الجيلالي، أسس البحث العلمي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2007.

- صلاح الدين شروح، منهجية البحث العلمي، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.
- طارق السيد، علم اجتماع التنمية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة لنشر، 2007.
- طاهر حيدر حيدان، مبادئ الاستثمار، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997، ص 13.
- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، مصر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2001.
- عبد المطلب، عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، مصر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2006.
- عرسان يوسف الزوبعي، العلاقات العامة والتنمية، عمان، دار أسامة للنشر، ط1، 2016،
- عطية عبد القادر، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، دار الجامعة للكتب لنشر والتوزيع،1997.
- فريد نجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، 2000.
- فضيل دليو، مدخل إلى منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 2010.
- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عمان، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، عمان دار الثقافية للنشر والتوزيع، ط2، 2012.
- كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2002.
- ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2011.
- ماهر إسماعيل صبري، صلاح الدين محمد توفيق، التنوير التكنولوجي وتحديث التعلم، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، ا، 2005
- محمد الحناوي ونهال، فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الاستثمار، المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع، 2006-2005.
- محمد بو مخلوف، التوظيف الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر التجربة والآفاق، الجزائر، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، ط1، 2001.

قائمة المراجع

- محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني، البحث العلمي في علم السياسة. عمان، دار زهران للنشر والتوزيع ،2007.
- محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، 2004.
- محمد مطر، إدارة الاستثمارات، الأردن دار وائل للنشر، 2006.
- محمد مطر، وفايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2005.
- محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، مصر، مكتبة الانجلو المصرية للنشر والتوزيع، 997.
- مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، مصر، الشركة العربية المتحدة، لتسويق والتوردات لنشر والتوزيع، 2008.
- مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية، الأردن، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، 2010.
- ناظم محمد نوري الشهري، ظاهر فاضل البياني واحمد زكريا صيام، الاستثمار العيني والمالي، عمان دار وائل للطباعة والنشر، ط1، 1999
- نائل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية (الأسس، النظريات، التطبيقات العلمية)، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
- وجيه محجوب، البحث العلمي ومناهجه، عمان، دار المناهج لنشر والتوزيع، 2015.

ب: مذاكرات تخرج:

- بن حسان حكيم، دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة مؤسسة G.M.DLABELLE لصناعة الفرينة والسميد، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2005-2006.
- توامي أمال، التحفيزات الجبائية للاستثمارات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012.
- جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس، جازي، وأوردو)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2017-2018.
- شويخ بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية – دراسة حالة البلدية، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011،

قائمة المراجع

- صفية والي، دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة مقارنة (الجزائر تونس)، مذكرة لنسل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 03، 2011-2012.
- عبد القادر بايا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014.
- العمودي محمد الطاهر، الاستثمار العقاري ودوره في مواجهة مشكل السكن في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2012.
- عوايشية محمد أمين، صندوق دعم الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام الاقتصادي، جامعة وهران، 2012-2013.
- كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2012-2013
- منصوي الزين، آلية تشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

ج. **القوانين:**

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج.ر، العدد 47 بتاريخ 22 غشت 2001.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المادة 26 من القانون 16-09 المؤرخ في 03 غشت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، ج، ر، العدد 46 بتاريخ 03 غشت 2016.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المادة 27 من القانون 16-09 المرجع نفسه.

د. **المجلات:**

- بعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، عدد 4، جوان 2006.
- الفاتح محمد عثمان مختار، الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة امارباك، العدد11، السودان، 2014.
- منصوري الزين، واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2016.

- هدى مجاهد، التنمية المتكاملة في المجتمعات المستحدثة، دراسة منشورة بمجلة تنمية المجتمع، القاهرة، عدد4، يوليو/ أغسطس، 1977.

هـ: الملتقيات.

- دراسة مقدمة للملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادء، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، إعداد الأستاذ هوادي مصطفى، يومي 07/06/ ديسمبر، 2017.

و: مقابلات ميدانية.

- ولاية عيد الدفلى: مقابلة عمر خيال، المكلف بالإعلام، نظرة عامة عن وكالة دعم وتشغيل الشباب، مكتب الإعلام والإصغاء الاجتماعي، وكالة دعم وتشغيل الشباب، 2019/4/15.
- ولاية عين الدفلى، مقابلة مع زوهير بوعمران، مسؤول التدريب، دراسة ميدانية عن مؤسسة السويدي للكابلات الكهربائية، 14ماي 2019.

ي: منشورات.

- منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، عين الدفلى، 2019.

المواقع الالكترونية:

- حاتم فارس الطعان، الاستثمار أهدافه و أنواعه، كلية الإدارة و الاقتصادية، جامعة بغداد، 2006.

http://www.iasj.net/iasj?:func:fulltesct & ald= 50866 تم الدخول إليه يوم 2019/05/07 على الساعة 21:48.

الفهرس

العنوان	الصفحة
البسملة	
الشكر والعرفان	
إهداء	
مقدمة	5-11
الفصل الأول: ماهية الاستثمار	
المبحث الأول: مفهوم الاستثمار	14
المطلب الأول: تعريف الاستثمار وتصنيفاته	14-16
المطلب الثاني: مبادئ الاستثمار ومقاوماته	16-18
المطلب الثالث: أنواع الاستثمار	18-24
المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار	25
المطلب الأول: محددات الاستثمار	25-26
المطلب الثاني: ضوابط الاستثمار	26-27
المطلب الثالث: مجالات الاستثمار	28-29
المبحث الثالث: اليات الاستثمار	30
المطلب الأول: دوافع الاستثمار واهميته	30-31
المطلب الثاني: أدوات الاستثمار	31-33
المطلب الثالث: اهداف ومخاطر الاستثمار	33-34
الفصل الثاني : التنمية الوطنية في الجزائر	
المبحث الأول: عموميات التنمية في الجزائر	38
المطلب الأول: مفهوم التنمية	38-40
المطلب الثاني: عوامل ومستويات التنمية	40-41
المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية ومقاومتها	42-46

المبحث الثاني: الأجهزة المكلفة بتخطيط وتوزيع وتوجيه الاستثمار	47
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)	47-49
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	49-55
المطلب الثالث: العلاقة بين التنمية والاستثمار	55-56
الفصل الثالث: دراسة حالة لمؤسسة السويدي لكابلات الكهربائية بولاية عين الدفلى	
المبحث الأول: خصوصيات ولاية عين الدفلى	60
المطلب الأول: العامل الجيوستراتجي	60
المطلب الثالث: العامل الديمغرافي	61-61
المبحث الثاني: تقديم العام عن مؤسسة السويدي للكابلات	62
المطلب الأول: التعريف بمؤسسة السويدي والفرع الموجود بعين الدفلى	62
المطلب الثاني: إعطاء نظرة عامة حول صناعة الكوابل في مؤسسة السويدي	62-64
المطلب الثالث: اهداف واهمية السويدي	64-65
المبحث الثالث: دور الاستثمار في تحقيق التنمية على المستوى المحلى	65
المطلب الأول : الهيكل التنظيمي للمؤسسة	65-69
المطلب الثاني : النظام الداخلى لمؤسسة السويدي	69-72
المطلب الثالث : العلاقة الجزائرية المصرية في اطار الاستثمار	72-73
خاتمة	75-76
قائمة المراجع	78-82
الفهرس	84-85
الملاحق	87-88
الملخص	